HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.49
17 August 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف

الولايات المتحدة الأمريكية

[٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤]

(A) GE.94-18621

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولا -	الأرض والسكان	١ - ٣٨	٣
	ألف - السكان	١ - ٦	٣
	باء - الاحصاءات الحيوية	٧ - ١١	٤
	جيم - المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية	١٢ - ٢٠	٥
	دال - الأرض	٢١ - ٣٨	٧
ثانيا -	الهيكل السياسي العام	٣٩ - ٩٨	١١
	ألف - الشكل الجمهوري للحكومة	٣٩ - ٤٧	١١
	باء - الحكومة الاتحادية	٤٨ - ٨٧	١٤
	جيم - حكومات الولايات	٨٨ - ٩٠	٢٢
	دال - المستويات الحكومية الأخرى	٩١ - ٩٨	٢٢
ثالثا -	الإطار العام لحماية حقوق الانسان	٩٩ - ١٤١	٢٤
	ألف - الإطار القانوني	٩٩ - ١٢٠	٢٤
	باء - السلطات المسؤولة	١٢١-١٢٥	٣٠
	جيم - سبل الانتصاف	١٢٦-١٢٩	٣١
	دال - صكوك حقوق الانسان	١٣٠-١٤١	٣٢
رابعا -	الإعلام والإعلان	١٤٢-١٤٦	٣٦

أولا - الأرض والسكان

ألف- السكان

١- عندما أجري آخر احصاء وطني للسكان في ١٩٩٠، كان عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ ٨٧٣ ٧٠٩ ٢٤٨ نسمة. ويقدر مكتب الاحصاء والتعداد عدد السكان حاليا بـ ٠٠٠ ٧٤٥ ٢٥٨ (١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) وأنه يزيد بنحو ٣ مليون نسمة سنويا. وبحلول عام ٢٠٠٠ يُنتظر أن يبلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية ٠٠٠ ٢٤١ ٢٧٦. وفي السنوات الأخيرة أخذ معدّل زيادة السكان ينتقل من الشمال الشرقي ومن غرب الوسط الى الجنوب والغرب. ومنذ عام ١٩٦٠، تناقص عدد السكان في الشمال الشرقي وفي غرب الوسط بنحو ٣ في المائة وزاد تقريبا بنحو ٥ في المائة في الجنوب والغرب.

٢- ويزيد عدد الاناث على عدد الذكور حيث يمثل ٥١,٢ في المائة من السكان. ويبلغ العمر الوسيط لجميع السكان ٣٢,٩، مع وجود ٢٢ في المائة دون سن الـ ١٥ و١٢,٤ في المائة فوق سن الخامسة والستين.

٣- والولايات المتحدة وطن لمجموعة واسعة من الجماعات الاثنية والعرقية؛ والواقع أن كل الجماعات الوطنية والعرقية والاثنية والثقافية والدينية الموجودة في العالم تكاد تكون ممثلة جميعها في سكان الولايات المتحدة. وعموما يمثل البيض ٨٠ في المائة من جميع السكان. وبين جماعات الأقلية ١٢ في المائة من الأمريكيين الأفارقة، و٩ في المائة من الأمريكيين من أصل اسباني (بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية)، و٣ في المائة من الآسيويين أو جزر المحيط الهادئ، وأقل من ١ في المائة من الأمريكيين من السكان الأصليين.

٤- والولايات المتحدة، تاريخيا، أمة من المهاجرين. ووفقا لاحصاء ١٩٩٠، نجد نحو ٢٠ مليون نسمة (أو أكثر من ١٢ في المائة من السكان) لم يولدوا في الولايات المتحدة ولكنهم يسمونها وطنهم. وفي عام ١٩٩٢ مُنح ٩٧٧ ٩٧٣ من الأجانب إقامة قانونية دائمة في الولايات المتحدة. وكان هذا رقما عاليا نتيجة قانون إصلاح ومراقبة الهجرة الصادر في عام ١٩٨٦، الذي أتاح الفرصة لمرة واحدة لأعداد كبيرة من المقيمين لفترة طويلة بشكل غير قانوني وللعمال الزراعيين لاكتساب وضع الإقامة الدائمة. وكانت أهم البلاد التي ينتمي اليها المهاجرون بشكل قانوني هي المكسيك وفييت نام والفلبين والبلدان التي كانت تكون سابقا الاتحاد السوفياتي. وتقدر مصلحة الهجرة والجنسية أن ٠٠٠ ٣٠٠ آخرين هاجروا الى الولايات المتحدة بشكل غير قانوني. ويشير تحليل أجرته هذه المصلحة مؤخرا الى أن هناك ٣,٢ مليون نسمة يقيمون حاليا بشكل غير قانوني في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويقيم نحو ٤٠ في المائة منهم (١,٣ مليون) في كاليفورنيا و١٥ في المائة (٠٠٠ ٤٨٥ في نيويورك). وعلى الرغم من أن قانون اصلاح ومراقبة الهجرة قد أعطى وضعا قانونيا للكثير من المكسيكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، فإن نحو ٣٠ في المائة من الأجانب المقيمين بشكل غير قانوني من المكسيكيين. وهناك ٩ في المائة من السلفادور و٤ في المائة من غواتيمالا. واجمالا تشير مصلحة الهجرة والجنسية الى أن المهاجرين بشكل غير قانوني يشكلون نحو ١,٣ في المائة من سكان الولايات المتحدة.

٥- ويعيش ثلاثة أرباع السكان في الولايات المتحدة في مناطق حضرية مع تعريف الحضرية بأنها مدن أو قرى تضم ٥٠٠ ٢ نسمة أو أكثر في منطقة معينة. وبينما يقيم نحو ٣٠ في المائة من جميع البيض في

مناطق ريفية، فإن الأقليات تقيم بشكل غالب في المناطق الحضرية (٨٧,٢ في المائة من جميع الأفارقة الأمريكيين، ٩٥ في المائة من جميع الآسيويين، ٩١ في المائة من جميع الاسبانيين).

٦- والانكليزية هي اللغة السائدة للولايات المتحدة. ومع ذلك فإنه من بين ٢٣٠ مليون نسمة تقريبا تزيد أعمارهم عن ٥ سنوات، نحو ٣٢ مليون (١٤ في المائة تقريبا) يتحدثون لغة غير الانكليزية. فهناك ١٧ مليون يتحدثون الاسبانية، و٤,٥ مليون يتحدثون لغة آسيوية أو من مناطق المحيط الهادئ. والفرنسية والألمانية والايطالية من بين اللغات الأكثر شيوعا التالية لها. ويقول ١٤ مليون نسمة إنهم لا يتكلمون الانكليزية بطريقة "جيدة جدا". وتوجد أعلى النسب المئوية لغير المتحدثين بالانكليزية في الولايات المتحدة في نيو مكسيكو وكاليفورنيا وتكساس وهاواي ونيويورك.

باء - الاحصاءات الحيوية

٧- وفقا لأرقام ١٩٨٩، كان متوسط العمر المتوقع العام في الولايات المتحدة هو ٧٥,٣ سنة. وتعيش النساء أطول من الرجال، مع عمر متوقع يبلغ ٧٨,٨ سنة، مقارنة بـ ٧١,٨ للرجال. ومتوسط عمر البيض أعلى من متوسط العمر بين الأقليات. فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط العمر المتوقع للبيض ٧٦ سنة، ولكنه للأفارقة الأمريكيين ٦٩,٢ فقط و٦٤,٨ فقط للرجال منهم. ومع ذلك فإن الدراسات تشير الى أن هذه الأرقام آخذة في التحسن لجميع الجماعات العرقية. فتشير الأرقام المبدئية لعام ١٩٩٠ الى متوسط عمر متوقع لسكان الولايات المتحدة اجمالا يبلغ ٧٥,٤ سنة و٧٦ للبيض و٧٠,٣ للأمريكيين الأفارقة .

٨- وكان معدل الخصوبة الاجمالي للولايات المتحدة وفقا لأرقام ١٩٩١ هو ٢ ٠٧٣ ولادة لكل ألف امرأة بين سن العاشرة والتاسعة والأربعين. وبعبارة أخرى فإنه يمثل في المتوسط بالنسبة للنساء في الولايات المتحدة ٢,١ ولادة طوال فترة الإنجاب. وهذا يعادل احصائيا مستوى احلال يبلغ ٢,٠. ومرة أخرى نجد تباينا هاما بين الجماعات العرقية: فمعدل الخصوبة بين البيض هو ١,٨٨٥، مع ميل الى التناقص، ولكن معدل الخصوبة بين الأمريكيين الأفارقة هو ٢,٥٨٣ مع ميل الى التزايد. وبصفة اجمالية هناك نحو ٣٠ في المائة من المواليد في الولايات المتحدة لنساء غير متزوجات.

٩- كان المعدل الاجمالي للوفيات في ١٩٩٢ ٨٥٣,٣ لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، وهو أقل قليلا من العام السابق. وكان معدل وفيات الأطفال ٩,٨ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء. غير أن هناك تباينا هاما بين معدلات الوفيات للأمريكيين الأفارقة والبيض. فعلى سبيل المثال كان معدل الوفيات بين البيض ٨,٢ لكل ألف، ولكنه كان للأفارقة الأمريكيين أكثر من الضعف حيث بلغ ١٧,٧. ومما يُذكر كعوامل مساهمة في هذا التباين نقص الرعاية الأبوية والظروف الاجتماعية الاقتصادية وتعاطي المخدرات والخمور ونقص التعليم. ويوجد نمط مماثل بالنسبة لوفيات الأمهات: فالمعدل الاجمالي كان ٧,٩ لكل ألف ولادة، ولكنه كان بالنسبة للبيض ٥,٦ مقارنة بـ ١٨,٤ للأمريكيات الأفريقيات.

١٠- يوجد في الولايات المتحدة ٩٥,٧ مليون أسرة معيشية منها ٧٠ في المائة تتألف من عائلات. ومع ذلك فإن الأزواج الذين لهم أطفال يمثلون ٢٦ في المائة فقط من جميع الأسر المعيشية. ونتيجة لتزايد تقبل الطلاق والأسر ذات الوالد الواحد في السنوات الأخيرة أصبح عدد أكبر من الأطفال يعيشون مع أحد الوالدين

فقط. وبين جميع الأطفال الذين دون سن الثامنة عشرة، كان ٢٧ في المائة يعيشون مع أحد الوالدين فقط في ١٩٩٢، أي أكثر من ضعف نسبتهم في عام ١٩٧٠ وقدرها ١٢ في المائة. ومعظم الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين يعيشون مع أمهاتهم. ففي ١٩٩٢ مثلا كان نحو ٨٨ في المائة من الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين يعيشون مع الأمهات. وتتفاوت نسبة الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين فقط تبعا للعرق. فبين الأطفال الذين دون سن الثامنة عشرة، ٢١ في المائة من الأطفال البيض يعيشون مع أحد الوالدين فقط بينما ٥٧ في المائة من الأطفال الأمريكيين الأفارقة و٣٢ في المائة من الأطفال الاسبانيين يعيشون مع أحد الوالدين فقط. والأطفال في كل مجموعة من هذه الجماعات يعيشون مع أمهاتهم أكثر مما يعيشون مع آبائهم بفارق كبير. ومن بين الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين فقط، تبلغ نسب من يعيشون مع الأم ٨٤ في المائة من الأطفال البيض، و٩٤ في المائة من الأطفال الأمريكيين الأفارقة، و٨٩ في المائة من الأطفال الاسبانيين. واجمالا يعيش نحو ٣ في المائة من الأطفال الذين دون سن الثامنة عشرة مع قريب آخر غير أبويهم أو مع شخص غريب. وبينما لا تتوافر بيانات مماثلة للآسيويين، كان ١٥ في المائة من الأسر المعيشية الآسيوية في عام ١٩٩٢ يرأسها نساء.

١١- وفي عام ١٩٩٢، قُدر أن هناك ٢,٣ مليون زيجة و١,٢ مليون حالة طلاق في الولايات المتحدة وهو ما يقل قليلا في كلتا الحالتين عما كان عليه الحال في العام السابق.

جيم - المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية

١٢- في الربع الأول من عام ١٩٩٣، كان متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة ٩٨٧ ٢٣ دولارا بالدولارات الجارية. وكان متوسط الدخل النقدي للذكور ٨٨٦ ٣٤ دولارا مقابل ٦٨٧ ٢٢ للنساء في عام ١٩٩٠. وكان الناتج المحلي الاجمالي بمليارات الدولارات الجارية ٠٣٨,٥ ٦ لعام ١٩٩٢ و٣٢٧,٦ ٦ للربع الثاني من عام ١٩٩٣. وقد تناقص الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، الذي يستخدم عادة لقياس التضخم، تناقصا مطردا منذ ١٩٨٩ من ٥,٤ في المائة لعام ١٩٨٩-١٩٩٠ الى ٢,٨ في المائة للفترة من آب/أغسطس ١٩٩٢ الى آب/أغسطس ١٩٩٣.

١٣- وفي عام ١٩٩٢ كان ٦٧ في المائة من السكان الذين يبلغون من العمر ١٦ عاما فأكثر (مجموعهم ٠٠٠ ٥٩٨ ١١٧) في القوى العاملة، منهم ١٦,٨ مليون من الأمهات العاملات. وكان معدل البطالة الاجمالي ٧,٤ في المائة. وبالنسبة للرجال كان هذا الرقم ٧,٨ مقارنة بـ ٦,٩ في المائة للنساء. وكان معدل البطالة بين البيض ٦,٥ في المائة وبين الأمريكيين الأفارقة ١٤,١ في المائة وبين الأمريكيين من أصل اسباني ١١,٤ في المائة. وكان الحد الأدنى للأجور في ١٩٩٢ هو ٤,٢٥ دولار في الساعة. ولا تزال النساء والأقليات ممثلات بنسب أعلى تناسبيا في الأعمال المنخفضة الأجور.

١٤- في ١٩٩٢، كان ١٤,٥ في المائة من السكان دون مستوى الفقر، ممثلا بالرقم المحدد اتحاديا الذي دونه يعتبر الشخص ذا دخل غير كاف لحاجاته الأساسية. فبالنسبة لأسرة معيشية من أربعة أفراد كان هذا الرقم يساوي ٣٣٥ ١٤ دولار. ومن جميع الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، كان ٣٤,٩ في المائة دون مستوى الفقر. وكانت معدلات الفقر للأسر المعيشية التي ترأسها نساء بين البيض والأمريكيين الأفارقة والأمريكيين من

أصل اسباني هي على التوالي ٢٨,١ في المائة و٤٩,٨ في المائة و٤٨,٨ في المائة. وبين الأطفال كان ٢١,٩ في المائة يعيشون دون خط، الفقر بما في ذلك طفل من أربعة أطفال دون سن السادسة.

١٥- ويختلف معدل الفقر اختلافا هاما بين الجماعات العرقية في الولايات المتحدة. فبينما يعيش ١١,٦ في المائة من البيض (٩,٦ في المائة إذا لم ندخل الأمريكيين من أصل اسباني) دون خط الفقر نجد ٣٣,٣ في المائة من الأمريكيين الأفارقة و٢٩,٣ في المائة ممن هم من أصل اسباني و١٢,٥ في المائة ممن هم من أصل آسيوي أو من جزر المحيط الهادي يعيشون تحت خط الفقر. وبين الفقراء في عام ١٩٩٢، كان ٧٣,٢ في المائة يحصلون على شكل من أشكال مساعدات الرعاية الاجتماعية الاتحادية. ويمكن أن تشمل المساعدات مزايا نقدية أو غير نقدية. وفي ١٩٩٢، كان ٤٢,٧ في المائة من الفقراء يحصلون على مساعدات نقدية ترتبط بالتحقق من موارد معيشتهم. وفي عام ١٩٨٩، أنفقت الولايات المتحدة ٩٥٦ مليارا من الدولارات على الرعاية الاجتماعية بمتوسط قدره ٧٨٣ ٣ دولارا للفرد بالقيمة الجارية للدولار.

١٦- ووفقا لاحصاء السكان لعام ١٩٩٠، كان ٧٨,٤ في المائة من السكان حاصلين على تعليم المرحلة الثانوية لمدة ٤ سنوات أو أكثر، و٣٩,٨ في المائة على تعليم لمدة سنة أو أكثر في الكليات، و٢١,٤ في المائة على تعليم لمدة أربع سنوات أو أكثر في الكليات. وكانت مستويات تعليم الرجال والنساء متساوية، وكان الفرق الأساسي هو أن نسبة الحاصلين على تعليم أربع سنوات أو أكثر في الكليات كانت ٢٤,٣ للذكور مقابل ١٨,٨ في المائة للإناث. غير أن المستويات التعليمية كانت تختلف بدرجة أكبر على أساس العرق. فكانت معدلات الحاصلين على التعليم الثانوي والحاصلين على التعليم الجامعي لمدة أربع سنوات أو أكثر هي للبيض على التوالي ٧٩,٩ في المائة و٢٢,٢ في المائة مقابل ٦٦,٧ في المائة و١١,٥ في المائة للأمريكيين الأفارقة و٥١,٣ في المائة و٩,٧ في المائة لمن هم من أصل أسباني. وفي عام ١٩٩٢، كان ٦٣ في المائة من أحدث خريجي المدارس الثانوية مسجلين بالكليات والجامعات.

١٧- وقد أتم أربعة أخماس جميع النساء الأمريكيات تقريبا الدراسة الثانوية. والى جانب ذلك، تمثل النساء ٥٤ في المائة من الطلاب في الدراسات الجامعية والدراسات العليا والدرجات المهنية. وبمزيد من التحديد تمثل النساء ٥٥ في المائة من طلبة الدراسات الجامعية و٥٣ في المائة من طلبة الدراسات العليا و٣٩ في المائة من طلبة الدرجات المهنية.

١٨- وقد أجريت آخر دراسات على مستوى الأمة لمعدلات الأمية في ١٩٨٢ و١٩٨٦. وطبقا لدراسة ١٩٨٢ كانت نسبة الأمية بين الكبار في الولايات المتحدة الذين يزيدون عن ٢٠ سنة ١٣ في المائة. وكانت دراسة ١٩٨٦ تتعلق بالكبار بين سن ٢٠ و٢٤، مقيسة بمستويات قدرات القراءة للصفوف الرابع والثامن والحادي عشر. وقد أظهرت النتائج أن ٦ في المائة أميون على مستوى قراءة الصف الرابع و٢٠,٢ في المائة على مستوى القراءة للصف الثامن و٣٨,٥ في المائة على مستوى الصف الحادي عشر.

١٩- غير أن المنهجية التي ارتكزت عليها هذه الدراسات تبين عدم كفايتها لتوضيح كيف يمكن فعلا للأفراد الذين يشملهم الاختبار استخدام قدراتهم على القراءة والكتابة. وعلى ذلك وضعت وزارة التربية والتعليم في الولايات المتحدة مؤخرا منهجا جديدا لتقييم مستوى المعرفة الوظيفية بالقراءة والكتابة بإجراء اختبار في الكتابات العادية والوثائق والكتابات التي تشتمل على كميات ومقادير. وفي دراسة شملت

٠٠٠ ٢٦ فرد أجريت بالاشتراك مع السلطات في ١٢ ولاية، حقق نحو نصف المشتركين أقل مستوى من المستويات الخمس في كل من هذه الفئات الثلاثة لمعرفة القراءة والكتابة. وحقق أقل من ٥ في المائة من المشتركين أعلى مستوى للقدرة. ووجدت الدراسة أن الراشدين الأكبر سنا، الذين أتموا أقل عدد من السنوات في الالتحاق بالمدارس، كانت مستويات قدرتهم دون مستوى فئات السن الأخرى. وبين المشتركين الذين حصلوا على أقل مستويات القدرة، ٦٢ في المائة لم يتموا المدرسة الثانوية و٣٥ في المائة التحقوا بالتعليم لمدة ٨ سنوات أو أقل؛ و٢٥ في المائة مولودون في بلدان أخرى؛ و٢٦ في المائة في ظروف بدنية أو عقلية تمنعهم من العمل بشكل كامل. وكان نصف المشتركين تقريبا يعيشون في فقر. وكان الراشدون في السجون يندرجون بشكل غير متناسب في المستويين الأدنيين لقدرات المعرفة.

٢٠- وحرية العبادة واعتناق الدين الذي يختاره الفرد مكفولة بموجب الدستور في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك توجد بالفعل مئات من الديانات والطوائف. والسكان في أغلبيتهم الساحقة مسيحيون، على الرغم من أن الحصول على بيانات احصائية دقيقة فيما يتعلق بالأديان أمر صعب للغاية نظرا لأن هذه المعلومة غير مدرجة في احصاءات السكان التي تنظم كل ١٠ سنوات أو تجمعها الحكومة بطريقة أخرى. والأرقام المتاحة كثيرا ما تكون تقريبية ومستندة الى دراسات خاصة تترك مجالا واسعا للخطأ. ووفقا للكتاب السنوي لعام ١٩٩٢ للكنائس الأمريكية والكندية، يشكل السكان الذين يذهبون الى الكنائس ٥٩,٣ في المائة من مجموع السكان. ومن أعضاء الكنائس هؤلاء تشمل الجماعات الكبرى البروتستانت (وخاصة أتباع المذاهب المعمداني والميثوديستي واللوثري والمشيخي والأسقفي والخمسيني والمرموني) (٤٩,٤ في المائة) والكاثوليك الرومانيين (٣٨,٦ في المائة). ويشكل اليهود والمسلمون نحو ٢ في المائة لكل ومعتنقو الديانات الشرقية نحو ٣ في المائة.

دال - الأرض

٢١- تغطي الولايات المتحدة الأمريكية في مجموعها ٩,٤ مليون كيلومتر مربع، ويشمل ذلك الولايات ذات الحدود المشتركة الـ ٤٨ التي تنتشر في أمريكا الشمالية، وألاسكا وهاواي والمناطق الجزرية المختلفة في المحيط الهادئ وفي البحر الكاريبي.

٢٢- وجغرافية الولايات المتحدة القارية متنوعة جدا حيث توجد سلاسل جبال كبيرة وسهول مراعٍ مفتوحة وأنهار عديدة. فعلى شاطئ الأطلنطي نجد الكثير من الساحل الشمالي صخريا ولكن الساحل الأطلنطي الأوسط والجنوبي يرتفع تدريجيا ابتداء من البحر. فهو يبدأ كأرض منخفضة رطبة ومسطحات رملية ولكنه يصبح بعد ذلك أرضا ساحلية منخفضة ومتموجة تشبه الى حد ما أرض شمال وغرب أوروبا. وجبال الأبالاش التي تمتد على وجه التقريب بموازاة الساحل الشرقي، جبال قديمة بها كثير من الوديان المفتوحة بينها. والى الغرب توجد هضبة الأبالاش التي تمتد فوق ترسبات واسعة من الفحم، وفيما وراءها توجد الأراضي المنخفضة الوسطى، التي تشبه سهول شرق أوروبا أو سهول استراليا العظيمة. ويروي الأراضي المنخفضة الوسطى بصفة رئيسية شبكة أنهار المسيسيبي والميسوري، التي تمتد نحو ٥ ٩٧٠ كيلومترا والتي عرفت فيضانات فاجعة أثناء ١٩٩٣. وفي الجنوب توجد الأراضي الساحلية المنخفضة لمنطقة الخليج وتشمل فلوريدا وتمتد غربا الى ساحل تكساس وتشمل الكثير من البحيرات الشاطئية والمستنقعات والمرتفعات الرملية إضافة الى السهل الساحلي المتعرج.

٢٣- وشمال الأراضي المنخفضة الوسطى تمتد البحيرات الكبرى الخمس على مسافة ٦٠٠ ١ كيلومتر تقريبا ومنها أربع بحيرات تتقاسمها الولايات المتحدة مع كندا. ويقدر أن هذه البحيرات تحتوي على نصف المياه العذبة في العالم.

٢٤- وفي غرب الأراضي المنخفضة الوسطى توجد السهول الكبرى التي تشبه الجزء الأعلى المسطح من منضدة تميل قليلا الى أعلى صوب الغرب. وتحدها الجبال الصخرية، وهي "العامود الفقري للقارة". وتعتبر هذه الجبال الصخرية جبالا حديثة من نفس عمر جبال الألب في أوروبا أو الهملايا في آسيا. وهي جبال عالية، وعرة وغير منتظمة في شكلها، مع قمم تتجاوز ٢٠٠ ٤ متر فوق سطح البحر. وعبر هذه الجبال يمتد خط التقسيم القاري الذي يفصل تصريف المياه الى المحيط الأطلسي من التصريف الى المحيط الهادئ.

٢٥- وتتألف الأراضي الواقعة غرب الجبال الصخرية من مناطق متمايزة ومنفصلة. فتضم إحدى المناطق هضبة كولورادو المرتفعة التي يقع فيها الأخدود الكبير لنهر كولورادو الذي يبلغ عمقه ١,٦ كيلومتر. وتشمل مناطق أخرى اراضي كولومبيا المرتفعة الى الشمال وإقليم الحوض والسلاسل الى الجنوب وسلسلة جبال سييرا نيفادا، وعلى حدود المحيط الهادي السلاسل الساحلية، وهي جبال منخفضة نسبيا في منطقة تتعرض للزلازل. ويضم وادي الموت الذي يقع في شرقي كاليفورنيا وجنوب غربي نيفادا النقطة الأكثر انخفاضا في نصف الكرة الغربي وهي على انخفاض ٨٦ مترا تحت مستوى البحر.

٢٦- وتحجز جبال منطقة الشلالات وجبال سيرا نيفادا القريبة من الساحل الغربي للقارة القسط الأكبر من الأمطار للمحيط الهادئ قبل أن تتوجه إلى داخل القارة. وكنتيجة لذلك تقل الأمطار كثيرا في معظم أجزاء النصف الغربي من الولايات المتحدة الذي تحجب عنه الجبال الأمطار. وعلى الزراع في جزء كبير من ذلك الإقليم أن يعتمدوا على الري من مياه الثلوج أو الأمطار التي تحتجزها الجبال. ويتلقى معظم النصف الغربي من البلد، باستثناء ولايات الشمال الغربي المطل على المحيط الهادئ، أقل من ٥٠ سنتيمترا من الأمطار في العام. ويتلقى النصف الشرقي على الأقل ٥٠ سنتيمترا وفي كثر من الأحيان أكثر من ذلك بكثير من خلال كتل الهواء الرطبة القادمة من خليج المكسيك ومن المحيط الأطلسي والمتجهة إلى داخل القارة.

٢٧- وعلى طول ساحل المحيط الهادئ أو الساحل الغربي تختلف درجات الحرارة قليلا بين الشتاء والصيف. ففي بعض الجهات يكون الفرق المتوسط بين تموز/يوليه وكانون الثاني/يناير ١٠ درجات مئوية. والمناخ على طول الجزء الشمالي من هذا الساحل مماثل لمناخ انكلترا. غير أن الصيف والشتاء يختلفان اختلافا كبيرا في الجزء الأوسط الشمالي من البلد. فالفرق المتوسط بين تموز/يوليه وكانون الثاني/يناير يبلغ ٣٦ درجة مئوية، وكثيرا ما تحدث اختلافات أكثر حدة. وفي الجزء الشرقي من الولايات المتحدة يعتبر الفرق بين الصيف والشتاء واضحا أيضا ولكنه ليس بهذه الحدة. وقرب الركنين الجنوبي الغربي والجنوبي الشرقي من البلد يعد المناخ معتدلا في الشتاء ولكن الحرارة قد تصل في الصيف إلى مستويات المناطق المدارية.

٢٨- وتتفاوت النباتات الطبيعية من الغابات المختلطة في مناطق الآبالاش إلى المراعي في السهول الكبرى ومن المخروطيات في الجبال الصخرية إلى الغابات ذات الأخشاب الحمراء في كاليفورنيا والصبار والنباتات الشوكية في الصحاري الجنوبية الغربية والصنوبر في المناطق دون المدارية والبلوط وأشجار النخيل والمنغروف في الخليج وفي السواحل الأطلسية الجنوبية.

٢٩- ولاختلافات درجات الحرارة في الولايات المتحدة القارية تأثير واضح على اقتصاد البلد وعلى مستوى المعيشة. فهناك موسم طويل للزراعة على امتداد الساحل الجنوبي الشرقي وهذا صحيح أيضا في حيزات وجيوب صغيرة عدة إلى الغرب حيث المحاصيل مثل الكروم تنمو جيدا أثناء فترة كبيرة من السنة. وفي بعض المناخات الأكثر برودة تكثر الحيوانات والمنتجات مثل التفاح والقمح والذرة وتزدهر. وتسمح المناخات دون المدارية في أجزاء من الولايات المتحدة بمواسم للزراعة الطويلة بصفة خاصة، فتزرع الموالح في فلوريدا وكاليفورنيا والأريزونا وتكساس. ويزرع قصب السكر في لويزيانا والأرز في اركانساس وكاليفورنيا ولويزيانا وتكساس. ويزرع القطن في مختلف أنحاء جنوب شرقي الولايات المتحدة وكذلك في تكساس وأريزونا وكاليفورنيا. ونتيجة لذلك تنتج الولايات المتحدة طائفة كبيرة من المنتجات الزراعية. ونصف مساحة الأراضي تقريبا مشغولة بالمزارع مع منتجات هامة للألبان في الشمال والشمال الشرقي، والماشية والأعلاف في الوسط الغربي والقمح في السهول الكبرى والماشية في السهول المرتفعة وفي الجنوب.

٣٠- وتعد ألاسكا التي توجد في الركن الشمالي الغربي الأقصى من القارة والتي يفصلها غرب كندا عن الولايات الـ ٤٨ المتتاخمة أكبر ولاية (١,٥ مليون كيلومتر مربع) والولاية الوحيدة التي تمتد طوليا في نصف الكرة الشرقي. وتشمل ألاسكا سلسلتي جبال رئيسيتين، سلسلة بروكس في الشمال وسلسلة ألاسكا في الجنوب، كما تشمل أعلى ذروة في الولايات المتحدة وهي جبل ميكينلي (١٩٤ ٦ مترا فوق مستوى البحر). ويفصل سلسلتي الجبال هضبة وسطى يجري فيها نهر يوكون. ويضم الجزء الشمالي الأقصى من الولاية المنحدر القطبي. ولألاسكا، بما تشمله من آلاف الجزر في البحر ٥٥٢ ٥٤ كيلومترا من السواحل. وتعد ألاسكا من أقل الولايات من حيث السكان (في عام ١٩٩٢ كانت يومينغ وحدها هي الأقل سكانا)، ولكن السكان الأصليين يشكلون أكثر من ١٥ في المائة من المجموع.

٣١- تمتد الجزر الأليوتية لمسافة ٩٣٠ ١ كيلومترا من شبه جزيرة ألاسكا في شمال المحيط الهادئ وتشمل نحو ١٥٠ جزيرة بركانية المنشأ يبلغ مجموع مساحتها ٦٦٦ ١٧ كيلومترا مربعا. ومعظم السكان البالغ عددهم ٠٠٠ ٨ نسمة من أهل البلاد الأصليين.

٣٢- وتضم هاواي، وهي الولاية الخمسون سلسلة من نحو ١٣٠ جزيرة تمثل ذرى جبال بركانية مغمورة تمتد عبر شمال المحيط الهادئ بمسافة ٤٠٠ ٢ كيلومتر (هاواي وماوي وكاهولاوي ولاناي ومولوكاي وواهو وكاواي ونييهاو) في الطرف الجنوبي الشرقي، على مسافة ٨٠٠ ٣ كيلومتر تقريبا من الأرض القارية. وهناك عدة براكين نشطة تشمل ماونا لوا (١٦٩ ٤ مترا) وكيلاوي (٢٠٥ ٤ مترا). والمناخ بصفة عامة دون مداري؛ وجبل وايااليلي في كاواي هو البقعة الأكثر إمطارا في الولايات المتحدة حيث يبلغ متوسط الأمطار السنوية ١٦٨ ١ سنتيمترا. ويزيد عدد السكان عن ١,١ مليون وينتمون إلى أصول مختلفة؛ فعشرون في المائة منهم من سكان هاواي الأصليين الذين ينحدرون من أصل بولينيزي وتاهيتي، و٢٥ في المائة من أصل ياباني و١٢ في المائة من أصل فلبيني و٢٩ في المائة من أصل قوقازي من سلالات أمريكية وأوروبية وجنوب أمريكية.

٣٣- وتوجد غوام، وهي إقليم تابع للولايات المتحدة يتمتع بالحكم الذاتي، على بعد ٦٠٠ ٩ كيلومتر تقريبا من القارة في غرب المحيط الهادئ. وهي أكبر جزر مريانا وأبعدها في اتجاه الجنوب ويبلغ طولها ٤٨ كيلومترا وتضم ٥٤١ كيلومترا مربعا من الأرض. وأعلى نقطة هي جبل لاملام (٤٠٥ مترا فوق مستوى البحر).

ويبلغ إجمالي عدد السكان ٠٠٠ ١٤٦ منهم ٤٧ في المائة من كامورو و٢٥ في المائة من الفلبين و٢٠ في المائة من المهاجرين من البلدان المجاورة.

٣٤- ويشمل كومنولث جزر مريانا الشمالية أرخبيلا من ١٦ جزيرة تمتد نحو ٧٥٠ كيلومترا في غربي المحيط الهادئ على بعد ٤٠٠ ٢ كيلومترا تقريبا شرقي الفلبين. والجزر الرئيسية الثلاثة هي سايبان وتينيان وروتا؛ ويبلغ إجمالي مساحة الأراضي ٤٧٧ كيلومترا مربعا. ومعظم السكان البالغ عددهم ٠٠٠ ٤٩ من سلالات كامورو. والصناعات الرئيسية هي السياحة وإن كان هناك مقيمون كثيرون يعملون في زراعة الكفاف وتصدير لب جوز الهند المجفف.

٣٥- وتعد ساموا الأمريكية أقصى امتداد صوب الجنوب للولاية القضائية للولايات المتحدة وهي إقليم يشمل ٧ جزر في الطرف الشرقي من سلسلة جزر ساموا في جنوب المحيط الهادئ في منتصف الطريق بين هونولولو وسيدني في استراليا. وهي تشمل تتويلا وأونوو ومجموعة مانو وجزر روز وجزر سوين وتغطي ١٩٩ كيلومترا مربعا. وهي بركانية وجبلية وتحيط بها صخور مرجانية، وتحتفظ بالكثير من ثقافتها البولينيزية الأصلية. ويتألف السكان البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٣ من مواطنين للولايات المتحدة منهم نحو ٩٠ في المائة من أهالي ساموا والباقي ينتمون أساسا إلى تونغا أو جزر أخرى في المحيط الهادئ.

٣٦- وتشمل الأقاليم الأخرى التابعة للولايات المتحدة في المحيط الهادئ جزيرة ويك (وشقيقاتها جزر ويلكس وبيل)، وهي جزر مرجانية حلقية الشكل في وسط المحيط الهادئ وعدد سكانها ٣٠٠ نسمة (معظمهم موظفون حكوميون تابعون للولايات المتحدة ولا يوجد سكان محليون)؛ وجزر ميدواي (وتشمل جزر ساند والجزر الشرقية) في شمال المحيط الهادئ ولا يوجد بها سكان محليون؛ وجزيرة جونستون المرجانية ومساحتها الإجمالية ٢,٨ كيلومتر مربع ولا يوجد بها سكان محليون؛ وجزر هاولاند وجارفيز وبيكر، ولا يوجد بها سكان وتديرها وزارة الداخلية؛ وسلسلة كينكمان الصخرية، التي لا يوجد بها سكان ويديرها الأسطول الأمريكي؛ وجزيرة بالميرا المرجانية حلقية الشكل، وهي ملكية خاصة لوزارة الداخلية التي تديرها.

٣٧- وفي البحر الكاريبي تمثل بورتوريكو إقليما يتمتع بالحكم الذاتي من أقاليم الكومنولث ويوجد في الطرف الشرقي لجزر الأنتيل الكبرى. والجزيرة الرئيسية هي في معظمها جبلية ويحيط بها سهل ساحلي؛ وسيرو ديل بنتو في كورديليرا الوسطى هي أعلى ارتفاع فيها، حيث تبلغ ٣٢٥ ١ مترا فوق مستوى البحر. وتمتد الجزيرة الرئيسية ١٥٣ كيلومترا من الشرق إلى الغرب و٥٨ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب، وتشمل نحو ١٠٠ ٩ كيلومتر مربع. وتتمتع بورتوريكو بمناخ مداري معتدل ولكنها تتعرض للأعاصير. والسكان البالغ عددهم ٣,٨ مليون نسمة معظمهم من أصل اسباني من سلالة الغزاة الاسبان والسلافيين. ويعيش نحو ٢,٧ مليون من البورتوريكيين في الولايات المتحدة القارية. والأنشطة الاقتصادية الرئيسية تشمل السياحة والصناعات التحويلية الخفيفة والزراعة.

٣٨- وعلى بعد ٦٠ ميلا تقريبا شرق جزيرة بورتوريكو الرئيسية توجد جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، وهي مجموعة جزر الانتيل الصغرى الواقعة في أقصى الغرب في جزر الهند الغربية. وأكبر ثلاث جزر هي سانت توماس وسانت جون وسانت كروا؛ وهي معاً تشكل مساحة تبلغ ٣٥٢ كيلومترا مربعا من الأراضي. وأعلى نقطة فيها هي جبل كروان في جزيرة سانت توماس حيث يبلغ ارتفاعه ٤٧٤ مترا. والمناخ

شبه مداري، والأنشطة الرئيسية تشمل السياحة والصناعة التحويلية الخفيفة والزراعة. ويبلغ مجموع السكان ٠٠٠ ٩٨ نسمة منهم ٨٥ في المائة من الأمريكيين الأفارقة. وبعيدا عن الطرف الغربي لهايتي توجد جزيرة نافاسا التي لا يوجد بها سكان وتديرها إدارة حرس السواحل التابعة للولايات المتحدة.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

ألف - الشكل الجمهوري للحكومة

٣٩- الولايات المتحدة الأمريكية هي جمهورية اتحادية تضم ٥٠ ولاية الى جانب عدد من أقاليم الكومنولث والممتلكات. ودستور الولايات المتحدة الأمريكية هو الأداة المركزية للحكم والقانون الأسمى للبلاد. وهذا الدستور الذي اعتمد في عام ١٧٨٩، هو اقدم دستور مكتوب في العالم لا يزال معمولا به حتى الآن، وهو يدين بقوة بقائه الى بساطته ومرونته. فهو إذ وضع أساسا ليوفر إطاراً لحكم أربعة ملايين نسمة في ١٣ مستعمرة من المستعمرات المختلفة البريطانية السابقة على طول الساحل الأطلسي، صممت أحكامه الأساسية بشكل سليم الى درجة أنه أمكن بإدخال ٢٧ تعديلا فقط أن يخدم الآن احتياجات نحو ٢٥٠ مليون نسمة في ٥٠ ولاية مختلفة بل وأكثر وفي وحدات مكونة أخرى تمتد من المحيط الأطلسي الى المحيط الهادئ.

٤٠- وعلى الرغم من أن الدستور قد تغير في عدد من المجالات منذ أن اعتمد أولا، فإن معظم مبادئه الأساسية تظل كما هي حسبما وضعت في ١٧٨٩:

- إرادة الشعب تشكل الأساس لشرعية الحكومة، وللشعب الحق في تغيير شكل الحكومة الوطنية بوسائل قانونية محددة في الدستور ذاته.

- الفروع الرئيسية الثلاثة للحكم الاتحادي (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية) هي سلطات منفصلة ومتمايزة بعضها عن بعض. والسلطات المخولة لكل منها توازنها بشكل دقيق السلطات المخولة للهيئتين الأخريين. ويخدم كل فرع كأداة رقابة على أي تجاوزات ممكنة من الفرعين الآخرين.

- للدستور وضع يرتفع فوق مستوى جميع القوانين الأخرى والقرارات التنفيذية واللوائح، بما في ذلك المعاهدات.

- جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم حقوق متساوية في أن يكفل لهم الحماية. وجميع الولايات متساوية ولا يمكن أن يتلقى اي منها معاملة خاصة من الحكومة الاتحادية. وفي حدود الدستور يجب أن تعترف كل ولاية بقوانين الولايات الأخرى وأن تحترمها. وحكومات الولايات، مثلها مثل الحكومة الاتحادية، يجب أن تكون جمهورية في شكلها مع بقاء السلطة في نهاية المطاف للشعب.

- السلطات التي لا تمنح للحكومة الاتحادية يحتفظ بها للولايات أو للشعب.

٤١- ويأتي الدستور والحكومة الاتحادية في قمة هرم الحكم الذي يشمل الولايات الخمسين وعدة مئات من الولايات القضائية المحلية. وفي نظام الولايات المتحدة الأمريكية لكل مستوى من الحكم درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي. والنزاعات بين مختلف الولايات القضائية تحل غالبا عن طريق المحاكم. غير أن هناك مسائل تنطوي على مصالح وطنية وتتطلب تعاون جميع المستويات الحكومية معاً وينص الدستور على هذه الحالات أيضاً. وعلى سبيل المثال، تدار المدارس العامة (الممولة من الحكومة) الى حد بعيد بمعرفة السلطات المحلية التي تتبع، حتى على مستوى الجامعة، المعايير الموضوعة على مستوى الولاية. والمدارس الخاصة مطالبة أيضا بصفة عامة بمراعاة نفس المعايير. ومع ذلك فإن الحكومة الاتحادية تساعد أيضا هذه المدارس حيث يعتبر محو الأمية والتحصيل التعليمي من المسائل ذات الأهمية الوطنية الحيوية. وفي مجالات أخرى مثل الاسكان والصحة والرعاية الاجتماعية هناك شراكة مماثلة بين مختلف مستويات الحكم.

٤٢- وفي الولايات يوجد بصفة عامة مستويان أو أكثر للحكم. فمعظم الولايات تنقسم الى مقاطعات وتندمج مناطق التركز السكاني في مجالس بلدية أو أشكال أخرى من الحكم المحلي (المدنية، البلدة، القرية الدائرة، الناحية) وإضافة الى ذلك تقدم المدارس وأقسام الخدمات الخاصة المحلية التعليم العام وخدمات أخرى متنوعة (على سبيل المثال المياه وخدمات الصرف، والحريق وخدمات الطوارئ والتعليم العالي وخدمات المستشفيات والنقل العام). ورؤساء الحكومات الاتحادية والولايات والمقاطعات والمجالس البلدية وغيرها من أشكال الحكم المحلي ينتخبون في معظمهم ديمقراطيا ولكن بعضهم يعينه موظفون آخرون ينتخبون هم أنفسهم بشكل ديمقراطي. ورؤساء أقسام الخدمات الخاصة إما أن يُنتخبوا بالمثل بطريقة ديمقراطية أو يعينوا مع غلبة نظام الانتخاب في حالة الاقسام التعليمية.

٤٣- ويقيم الدستور الاتحادي نظاما ديمقراطيا للحكم على المستوى الاتحادي ويكفل نظاما جمهوريا على مستوى الولايات والمستوى المحلي. وينتخب على المستوى الاتحادي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة. وهناك اختلاف كبير في البنى الحكومية للولايات ووحدات الحكم الأقل مستوى. فمن ولاية الى ولاية توجد اختلافات كبيرة في عدد المسؤولين الذين ينتخبون لوحدات الحكم وفي عدد من ينتخبون منهم بحسب عدد السكان الذين تضمهم. فعلى مستوى الولاية ينتخب الحاكم ونائب الحاكم والمدعي العام وغيرهم من رؤساء الإدارات الحكومية في الولاية وأعضاء السلطة التشريعية ذات المجلسين (لنبراسكا مجلس تشريعي واحد). وفي كثير من الولايات، يجري أيضا انتخاب قضاة المحكمة العليا للولاية والقضاة في محاكم مختلفة أقل درجة. وينتخب على مستوى المقاطعة أعضاء الهيئة الحاكمة للمقاطعة ومسؤول تنفيذي رئيسي ومأمور (شريف) وكاتب ومراجع حسابات ومحقق للوفيات المشتبه بها وما شابه ذلك، ومسؤولون قضائيون على مستوى أقل مثل قضاة الصلح وموظفي الأمن. ويشمل المسؤولون الذين ينتخبون على مستوى المجلس البلدي عادة العمدة وأعضاء المجلس الحاكم أو اللجنة. وجميع الانتخابات حتى تلك التي تجرى لوظائف اتحادية تتم بمعرفة الولايات أو أقسامها الفرعية السياسية.

٤٤- ويجري انتخاب الموظفين المسؤولين على مختلف المستويات وفقا لانتخابات تجرى في مواعيد منتظمة ولفترات محددة تتباين عادة في طولها بين سنة وست سنوات. وتملأ المناصب الشاغرة عن طريق انتخابات خاصة أو عن طريق التعيين أو عن طريق الجمع بين النهجين معا. وتجرى الانتخابات بالاقتراع السري.

٤٥- وبينما لا ينشئ الدستور أو ينظم الأحزاب السياسية فإن معظم الانتخابات الاتحادية وعلى مستوى الولايات يهمين عليها حزبان عريقان هما الحزب الديمقراطي الذي ترجع اصوله الى توماس جيفرسون الذي كان رئيسا من عام ١٨٠١ الى ١٨٠٩، والحزب الجمهوري الذي أسس عام ١٨٥٤. وكل حزب هو تحالف يتسم بحرية الحركة لمنظمات خاصة تكون على مستوى الولاية والمستوى المحلي وتتجمع كل أربع سنوات لانتخابات الرئاسة. وبينما يعتبر الحزب الديمقراطي عامة أكثر ليبرالية والحزب الجمهوري أكثر محافظة من حيث الايديولوجية، فإنه ليس هناك معايير لتسجيل الأحزاب، والمعتقدات تختلف اختلافا واسعا عبر البلد. فبعض الديمقراطيين أكثر محافظة من معظم الجمهوريين، وبعض الجمهوريين أكثر ليبرالية من معظم الديمقراطيين. وحيثما يسود حزب واحد الحياة السياسية المحلية فإن السباق التنافسي الانتخابي الحقيقي يمكن في الواقع أن يكون انتخابا أوليا داخل الحزب لاختيار مرشح الحزب للمنصب. وخلال انتخابات الرئاسة بوجه خاص يميل كل حزب الى التنافس للحصول على أصوات الناخبين بايديولوجية "معتدلة" أو وسطية يرى أنها تضم غالبية الناخبين في الأمة. ومع ذلك فإن لكل حزب جناحا ليبراليا وجناحا محافظا من الأعضاء.

٤٦- وبينما يمكن القول بأن الولايات المتحدة عامة لديها نظام حزبين، فإن كثيرا من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم "مستقلين" أو غير منتسبين لهذا الحزب أو ذاك. وهناك حاليا مستقل واحد يشغل مقعدا في الكونغرس في الولايات المتحدة واثنان من المستقلين بين حكام الولايات. وقد حصل مرشح مستقل للرئاسة على ١٨,٩ في المائة من أصوات الناخبين في انتخابات ١٩٩٢.

٤٧- ومعظم الانتخابات تنطوي على عملية من مرحلتين. المرحلة الأولى تشمل اختيار أو تعيين مرشح ليمثل حزبا سياسيا؛ والمرحلة الثانية يتنافس فيها مرشحو الأحزاب وأي مرشح مستقل في الانتخابات. وتختلف تنظيمات الأحزاب على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات اختلافا واسعا من حيث مدى وجوب أن يدلل الناخب على ولائه للحزب قبل مشاركته في أساليب الترشيح التي يتبعها الحزب. وبشكل عام تعقد انتخابات "أولية" بين مرشحي الحزب الواحد لتحديد من يكون مرشح الحزب للمنصب. وتشمل اساليب أخرى عقد اجتماعات ومؤتمرات للحزب. وتتطلب الانتخابات الأولية عادة من الناخب التدليل على الأقل على قدر أدنى من الالتزام لحزب معين؛ ومع ذلك فإن الناخب قد لا يطلب منه أن يسجل نفسه كعضو في الحزب قبل اجراء الانتخابات الأولية للحزب. ومن الناحية الأخرى فإن مؤتمرات الحزب واجتماعاته تتطلب درجة أعلى من الانتساب الحزبي من جانب الناخب وقد تكون مفتوحة فقط لبعض مسؤولي الحزب. وما أن تعين الأحزاب مرشحيها للمنصب حتى تعقد الانتخابات العامة على مستوى الولاية. وفي جميع الانتخابات تقريباً يسمح للناخبين بتقسيم صوتهم بأن يختاروا مثلاً ديمقراطياً لمنصب الرئيس وجمهورياً لمنصب عضو الشيوخ. ونتيجة لذلك فإنه على مستوى الاتحادي وعلى المستوى الولاية يمكن أن يكون الشخص الذي يتولى أعلى منصب تنفيذي مثل الرئيس أو الحاكم من حزب سياسي مختلف عن أغلبية النواب المنتخبين في الفرع التشريعي.

باء - الحكومة الاتحادية

٤٨- تتألف الحكومة الاتحادية من ثلاثة فروع: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

١- الفرع التنفيذي

٤٩- يرأس الفرع التنفيذي للحكومة رئيس الجمهورية الذي يجب طبقاً للدستور أن يكون مواطناً من مواطني الولايات المتحدة بمولده ويبلغ من العمر ٣٥ عاماً على الأقل ويكون مقيماً في البلد لمدة ١٤ عاماً على الأقل ويختار المرشحون لرئاسة الجمهورية بواسطة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الرئاسة بعدة شهور وتعقد هذه الانتخابات كل أربع سنوات (السنوات التي تقبل القسمة على أربعة) في أول يوم ثلاثاء يلي أول يوم اثنين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٠- وتعد طريقة انتخاب الرئيس من خواص نظام الولايات المتحدة الامريكية. فعلى الرغم من أن أسماء المرشحين تظهر في عمليات الاقتراع فإن الناس في كل ولاية لا يصوتون مباشرة للرئيس ولنائب الرئيس. إذ يختارون بدلاً من ذلك مجموعة من "ناخبي الرئيس" تساوي عدد أعضاء الشيوخ والنواب لكل ولاية في الكونغرس. ويفوز المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الاصوات في الولاية بجميع الأصوات الانتخابية لهذه الولاية.

٥١- وطبقاً للدستور على الرئيس "أن يرعى تنفيذ القوانين باخلاص". وللاضطلاع بهذه المسؤولية يتولى الرئيس رئاسة الفرع التنفيذي للحكومة مع سلطات واسعة لادارة الشؤون الوطنية وأعمال الحكومة الاتحادية. وبوسع الرئيس في الحالات التي يرخص له فيها الدستور بذلك أن يصدر قواعد ولوائح وتعليمات يطلق عليها أوامر تنفيذية وتكون ملزمة للوكالات الاتحادية. وللرئيس أيضاً، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة للولايات المتحدة أن يدعو إلى الخدمة الاتحادية وحدات الولايات من الحرس الوطني. ويجوز للكونغرس أن يمنح بقانون الرئيس أو الوكالات الاتحادية سلطات واسعة لإصدار قواعد ولوائح في إطار معايير محددة في تلك القوانين. وفي وقت الحرب أو الطوارئ الوطنية يمكن أن تكون هذه السلطات الممنوحة أوسع نطاقاً مما هي في وقت السلم.

٥٢- ويختار الرئيس رؤساء جميع الوزارات والوكالات التنفيذية، مع مئات من الموظفين الاتحاديين الرفيعي الرتب. غير أن الغالبية الكبرى من الموظفين الاتحاديين يختارون عن طريق نظام الخدمة المدنية الذي تتم فيه التعيينات والترقيات على أساس القدرة والخبرة لا على أساس انتماءات سياسية.

٥٣- وطبقاً للدستور فإن الرئيس هو المسؤول الاتحادي الأساسي عن علاقات الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية. وفي هذا الصدد يتولى رئيس الجمهورية "رئاسة الحكومة" و"رئاسة الدولة" ويعين الرئيس السفراء والوزراء والقناصل رهناً بالتصديق على ذلك من مجلس الشيوخ، ويستقبل السفراء الأجانب وغيرهم من المسؤولين العامين. ويدير الرئيس، مع وزير الخارجية، جميع الاتصالات الرسمية مع الحكومات الأجنبية. وفي هذا الصدد يمكن أن يشترك الرئيس شخصياً في مؤتمرات القمة التي يجتمع فيها رؤساء الحكومات لمشاورات مباشرة.

٥٤- والرئيس مسؤول، من خلال وزارة الخارجية، عن حماية مواطني الولايات المتحدة في الخارج. ويقرر الرئيس ما إذا كان ينبغي الاعتراف بالدول الجديدة والحكومات الجديدة ويتفاوض مع الدول الأخرى بشأن المعاهدات، وتصبح هذه ملزمة للولايات المتحدة عندما تقرها أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين والمصوتين. ويجوز أن يتفاوض الرئيس أيضاً مع الدول الأجنبية بشأن اتفاقات تنفيذية لا تخضع لمشورة وموافقة مجلس الشيوخ وترتكز على سلطة قانونية وعلى السلطة الدستورية المرتبطة بالمنصب.

٥٥- وعلى الرغم من أن الدستور ينص على أن جميع السلطات التشريعية مخولة للكونغرس، فإن الرئيس بوصفه صانع السياسة العامة، له أيضاً دور أساسي في العملية التشريعية. وبوسع الرئيس أن يعترض على أي مشروع قانون يقره الكونغرس ولا يصبح هذا المشروع قانوناً ما لم يقرر تجاوز قرار الرئيس ثلثا الأعضاء في كل مجلس من مجلسي الكونغرس. وكثير من التشريعات التي تقدم الى الكونغرس معدة بمبادرة من الفرع التنفيذي. ويجوز للرئيس، في تقريره السنوي (الخطاب الخاص "بحالة الاتحاد") وفي رسائل أخرى إلى الكونغرس أن يقترح تشريعاً يعتقد أنه ضروري. وللرئيس سلطة دعوة الكونغرس إلى دورة خاصة. وعلاوة على ذلك فإن الرئيس، بوصفه رئيس حزب سياسي والمسؤول التنفيذي الأول في حكومة الولايات المتحدة، بوسعه أن يؤثر على الرأي العام وأن يؤثر بذلك على مجرى تشريع في الكونغرس.

٥٦- ويعين الرئيس أيضاً القضاة الاتحاديين، بمن فيهم قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة، رهناً بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ. وللرئيس سلطة منح عفو كامل أو مشروط لأي شخص مدان بانتهاك لقانون اتحادي، إلا في حالة محاكمة برلمانية. وقد أصبحت سلطة العفو تشمل سلطة تقصير مدة السجن وتخفيض الغرامات.

٥٧- وتتولى شؤون إنفاذ وإدارة القوانين الاتحادية بشكل يومي الإدارات التنفيذية المختلفة التي ينشئها الكونغرس لمعالجة مجالات خاصة من الشؤون الوطنية والدولية. ويشكل رؤساء الإدارات الذين يختارهم الرئيس ويوافق عليهم مجلس الشيوخ، مجلس مستشارين يعرف عامة بديوان الرئاسة. وديوان الرئاسة هذا هو هيئة استشارية غير رسمية غير منصوص عليها في الدستور. ويضم أعضاء هذا الديوان وزراء الزراعة والتجارة والدفاع والتعليم والطاقة والصحة والخدمات الانسانية والاسكان والتنمية الحضرية والداخلية والعمل والخارجية والنقل والخزانة وشؤون المحاربين القدامى، وكذلك النائب العام الذي يرأس وزارة العدل. وتشمل بعض الوزارات التنفيذية وكالات تابعة كبرى، مثل حرس السواحل للولايات المتحدة والادارة الاتحادية للطيران (وزارة النقل)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (وزارة العدل)، ومكتب شؤون الهنود ومرفق المرتع الوطني (وزارة الداخلية).

٥٨- وإضافة إلى وزراء الوزارات التنفيذية الـ١٤، يعد رؤساء عدد من التنظيمات الحكومية الأخرى أعضاء في الديوان. ويشمل هؤلاء بصفة عامة رؤساء موظفي البيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، ومكتب الإدارة والميزانية، ومجلس المستشارين الاقتصاديين، ومكتب الولايات المتحدة للممثل التجاري، ووكالة حماية البيئة، وسياسة مكافحة المخدرات، ومجلس السياسة الداخلية، ومجلس الاقتصاد الوطني، وسفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة. ويشمل مكتب رئيس الجمهورية عدداً من المنظمات الأخرى مثل مكتب العلم والتكنولوجيا ومكتب سياسة البيئة.

٥٩- وبالإضافة إلى الوزارات التنفيذية تضطلع وكالات أخرى في إطار الفرع التنفيذي يزيد عددها على الخمسين بمسؤوليات هامة عن تأمين سير عمل الحكومة والاقتصاد. وتسمى هذه في كثير من الأحيان بوكالات مستقلة نظراً لأنها من الناحية الفنية ليست جزءاً من الوزارات التنفيذية. وبعضها هيئات تنظيمية، لها سلطات الإشراف على قطاعات معينة من الاقتصاد، مثل لجنة الأوراق المالية والتبادل، واللجنة التنظيمية النووية ولجنة التجارة بين الولايات. وتوفر وكالات اخرى خدمات خاصة إما للحكومة أو للشعب، مثل مرفق بريد الولايات المتحدة، ووكالة المخابرات المركزية، ولجنة الانتخابات الاتحادية. وفي معظم الحالات انشئت الوكالات بمعرفة الكونغرس لمعالجة شؤون أصبحت أعقد من أن تندرج في نطاق التشريع العادي. ومن بين الوكالات المستقلة الأذيع صيتا فيلق السلام والإدارة الوطنية للطيران والفضاء (الناسا).

٦٠- ويستخدم الفرع التنفيذي في مجموعه نحو ٣ ملايين موظف مدني.

٦١- ووزارة الدفاع مسؤولة عن توفير القوات العسكرية اللازمة للإثناء عن شن أي حرب ولحماية أمن الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه القوات الجيش والاسطول والقوات البحرية والقوات الجوية وكانت تتألف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من نحو ١,٧ مليون عسكري عامل. وتمثل النساء ١١ في المائة من القوات المسلحة ولكن أقل من ١ في المائة منهن يخدمن في قوات المشاة أو في قوات المدفعية أو على ظهر السفن. ويمارس وزير الدفاع، تحت سلطة رئيس الجمهورية، السلطة المدنية والتوجيه والإشراف على وزارة الدفاع، التي تشمل الإدارات المنظمة كل على حدة للجيش والاسطول والقوات الجوية والهيئة المشتركة لرؤساء الأركان والفرق القتالية الموحدة والمحددة ووكالات تابعة أخرى تقام لأغراض معينة.

٢- الفرع التشريعي

٦٢- والفرع التشريعي للحكومة الاتحادية هو الكونغرس الذي يتألف من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وتشمل السلطات الممنوحة للكونغرس بمقتضى الدستور سلطات فرض ضرائب واقتراض الأموال وتنظيم التجارة بين الولايات وإعلان الحرب والشؤون التأديبية لأعضائه ووضع نظامه الداخلي، بما في ذلك الأجهزة ذات الصلة مثل مكتبة الكونغرس ومكتب المحاسب العام ومكتب المطبوعات الحكومي ومكتب ميزانية الكونغرس ويضم الفرع التشريعي نحو ٠٠٠ ٨٣٠ موظفا.

مجلس الشيوخ

٦٣- تنتخب كل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ. وأعضاء الشيوخ يجب ألا تقل سنهم عن ٣٠ عاما وأن يكونوا مقيمين في الولاية التي ينتخبون عنها، ومن مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ٩ سنوات على الأقل. ومدة التفويض لعضوية مجلس الشيوخ هي ست سنوات وهي مرتبة بحيث ينتخب ثلث الأعضاء كل عامين.

٦٤- ولمجلس الشيوخ سلطات معينة يختص بها وحده، وتشمل سلطة المصادقة على تعيينات رئيس الجمهورية لكبار موظفي الحكومة الاتحادية وسفرائها وكذلك سلطة تقديم المشورة والموافقة على التصديق على المعاهدات بأغلبية ثلثي الأصوات.

٦٥- وينص الدستور على أن يكون نائب رئيس الولايات المتحدة هو رئيس مجلس الشيوخ. وليس لنائب الرئيس صوت في الاقتراع إلا في حالة تعادل الأصوات. ويختار مجلس الشيوخ رئيسا مؤقتا من حزب الأغلبية ليرأس المجلس عندما يكون نائب الرئيس غائبا.

مجلس النواب

٦٦- يختار أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ عضوا بالاقتراع المباشر من الناخبين في كل ولاية، بمراعاة عدد النواب المخصص لكل ولاية على أساس عدد سكانها. ويمثل كل نائب دائرة واحدة. ويجب ألا تقل سن النواب عن ٢٥ عاما وأن يكونوا من مقيمي الولاية التي ينتخبون منها ومن مواطني الولايات المتحدة لمدة سبع سنوات على الأقل، وهم ينتخبون لفترة عامين.

٦٧- ويختار مجلس النواب رئيسه. ويكون رئيس المجلس دائما عضوا في الحزب السياسي صاحب الأغلبية في المجلس.

٦٨- وزعيما الحزبين السياسيين في كل من مجلسي الكونغرس هما زعيم الأغلبية وزعيم الأقلية؛ ويساعدهما أعضاء من حزبهما يؤمنون الاتصال بين الرئاسة وأعضاء المجلس. والاقتراحات التشريعية (التي يطلق عليها مشاريع قوانين قبل إنفاذها كقوانين) التي يقدمها أعضاء في مجلس النواب تتسلمها اللجنة الدائمة التي يمكن أن تعدل أو تعجل أو تؤخر أو تحذف هذه المشاريع. ويصل رؤساء هذه اللجنة الى مناصبهم على أساس الأقدمية. ومن بين أهم لجان المجلس اللجان المعنية باعتمادات الميزانية والشؤون الخارجية، والطرائق والموارد، والقوانين.

٦٩- ولكل من مجلسي الكونغرس سلطة تقديم تشريعات عن أي موضوع، مع استثناء هو أن مشاريع القوانين المتعلقة بالايرادات يجب أن تصدر أساسا عن مجلس النواب. ويجوز لكل من المجلسين التصويت ضد تشريع أقره المجلس الآخر. وكثيرا ما تقتضي الضرورة تشكيل لجنة لإعداد حل وسط مقبول للمجلسين كليهما قبل أن يصبح المشروع قانونا.

دور اللجان

٧٠- من أهم مميزات الكونغرس الدور الحاسم الذي تؤديه اللجان في أعماله. وقد اكتسبت اللجان أهميتها الحالية عن طريق التطور لا عن طريق التصميم حيث لم ينص الدستور على شيء بالنسبة لإنشاء اللجان. ولمجلس الشيوخ اليوم ١٦ لجنة دائمة؛ ولمجلس النواب ٢٢ لجنة دائمة. ويتشارك المجلسان في عدد من اللجان المشتركة، مثل اللجنة المشتركة المعنية بالضرائب، ولكل منهما أيضا عدد من اللجان الخاصة. وتتخصص كل لجنة في مجالات محددة من التشريع والنشاط الحكومي، مثل الشؤون الخارجية والدفاع والأعمال المصرفية والزراعة والتجارة واعتمادات الميزانية وغيرها من المجالات. وكل مشروع قرار يقدم في أحد المجلسين يحال الى لجنة للدراسة والتوصية. وقد توافق اللجنة على أي إجراء يحال اليها أو تعدله أو ترفضه. ومن المستحيل تقريبا لأي مشروع أن يصل الى مجلس النواب أو الى مجلس الشيوخ دون أن يفوز أولا بموافقة اللجنة. وفي مجلس النواب يتطلب التماس استثناء مشروع قانون من العرض على اللجنة توقيع ٢١٨

عضوا؛ وفي مجلس الشيوخ يتطلب الأمر أغلبية مجموع الأعضاء. ونادرا ما تحصل مثل هذه الاقتراحات، عمليا على التأييد المطلوب.

٧١- ويراقب حزب الأغلبية في كل مجلس عمل اللجان. ويُختار رؤساء اللجان في اجتماع لأعضاء حزب الأغلبية في المجلس المعني أو بمعرفة مجموعات أعضاء تعين خصيصا لذلك. وتمثل أحزاب الأقلية على أساس تناسبي في اللجان طبقا لقوتها في كل مجلس.

٧٢- وتوضع مشاريع القوانين بأساليب عدة. فبعضها تعده اللجان الدائمة وبعضها تعده لجان خاصة تنشأ لمعالجة قضايا تشريعية محددة وبعضها يقترحه رئيس الجمهورية أو مسؤولون آخرون في الفرع التنفيذي. وللمواطنين والمنظمات خارج الكونغرس أن يقترحوا تشريعات على الأعضاء، ولفرادى الأعضاء أنفسهم أن يتقدموا بمشاريع قوانين. ويجب أن يؤيد كل مشروع عضو على الأقل في المجلس الذي قدم فيه المشروع. وترسل المشاريع بعد تقديمها الى اللجان المعينة التي يجوز لها أن تنظم سلسلة من الاجتماعات العلنية للسماح بعرض وجهات نظر الأشخاص الذين يؤيدون المشروع أو الذين يعارضون التشريع. وعملية الاستماع التي يمكن أن تستمر عدة أسابيع أو شهور تفتح العملية التشريعية لمشاركة الجمهور.

٧٣- وعندما تتخذ اللجنة قرارا مواتيا بشأن مشروع قانون يعرض التشريع المقترح بعد ذلك على الجلسة لمناقشة مفتوحة. وفي مجلس الشيوخ تسمح القواعد تقريبا بنقاش غير محدود. وفي مجلس النواب، بالنظر الى كبر عدد الأعضاء، تضع لجنة القواعد عادة حدودا. وعندما ينتهي النقاش يصوت الأعضاء لاعتماد مشروع القانون أو لمعارضته أو لتأجيله (وضعه جانبا) أو لإعادته الى اللجنة. والمشروع الذي يقره أحد المجلسين يرسل الى المجلس الآخر للتصرف. فإذا عدل المشروع بمعرفة المجلس الثاني فإنه يعاد الى المجلس الأول لاقتراع آخر أو تشكل لجنة من أعضاء من المجلسين للتوفيق فيما يتعلق بالاختلافات.

٧٤- فإذا ما أقر المجلسان مشروع القانون فإنه يرسل الى رئيس الجمهورية الذي عليه أن يتخذ إجراء بشأنه ليصبح قانونا. وبصفة عامة للرئيس خيار توقيع مشروع القانون، وفي هذه الحالة يصبح قانونا أو الاعتراض عليه. فمشروع القانون الذي يعترض عليه الرئيس يجب أن تعاد الموافقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء في المجلسين لكي يصبح قانونا. فإذا رفض الرئيس توقيع مشروع القانون أو الاعتراض عليه، فإنه يصبح قانونا بدون توقيعه بعد عشرة أيام من وصوله اليه (ولا تدخل في ذلك أيام الأحد). والاستثناء لهذه القاعدة هو عندما يُحلّ الكونغرس بعد إرسال مشروع القانون الى رئيس الجمهورية وقبل انتهاء فترة العشرة أيام؛ ورفض الرئيس اتخاذ أي إجراء في هذه الحالة يبطل مشروع القانون.

سلطات الكونغرس في الرقابة والتحقيق

٧٥- من أهم وظائف الكونغرس الرقابة والتحقيق. فوظائف الرقابة تشمل استعراض فعالية القوانين التي أقرت من قبل وتقييم تنفيذها بمعرفة الفرع التنفيذي، وكذلك التحقيق في مؤهلات وأداء أعضاء وموظفي الفروع الأخرى. وإضافة الى ذلك تجرى تحقيقات لجمع معلومات عن الحاجة الى تشريعات مقبلة. وكثيرا ما تستعين اللجان بخبراء من الخارج (غير حكوميين) للمساعدة في إجراء تحقيقات دراسات تفصيلية عن القضايا المطروحة.

٧٦- وهناك صلاحيات هامة مرتبطة بسلطات الرقابة والتحقيق. وإحداها هي سلطة نشر الأعمال والنتائج. ومعظم جلسات اللجان مفتوحة للجمهور وينشر عنها على نطاق واسع في وسائل الإعلام. وهكذا تمثل جلسات الكونغرس أداة هامة متاحة لصانعي القوانين لإعلام المواطنين وإثارة الاهتمام العام بالقضايا الوطنية. وتتمثل سلطة ثانية في فرض أداء الشهادة على الشهود غير الراغبين في أدائها واستدعاء الشهود الذين يرفضون الشهادة ومساءلتهم على استخفافهم بطلب الكونغرس وعلى الكذب لمن يدلون بشهادات كذبة.

٣- الفرع القضائي

٧٧- والفرع الثالث من الحكومة الاتحادية هو السلطة القضائية وتتألف من مجموعة من المحاكم على رأسها المحكمة العليا للولايات المتحدة، وتشمل محاكم تابعة في كافة أنحاء البلد. وتعنى السلطة القضائية الاتحادية بالحالات التي تثور في ظل الدستور والقوانين والمعاهدات التي تعقدها الولايات المتحدة؛ والقضايا المتعلقة بإمارة البحر والشؤون البحرية؛ والقضايا التي تمس السفراء والوزراء والقناصل التابعين لدول أجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والخصومات التي تكون حكومة الولايات المتحدة طرفا فيها، والخلافات بين الولايات (أو بين مواطنيها) والدول الأجنبية (أو مواطنيها ورعاياها). والغالبية العظمى من النزاعات أمام المحاكم الاتحادية ترتكز عمليا على القانون الاتحادي أو تنطوي على نزاعات بين مواطنين من ولايات مختلفة خاضعين لولايات قضائية لمحاكم مختلفة.

٧٨- وتمتد سلطة المحاكم الاتحادية الى الدعاوى المدنية بشأن التعويضات المالية وغيرها من أشكال التعويض والى القضايا الجنائية التي تثور في إطار القانون الاتحادي. وتقضي المادة ١١١ من الدستور بإنشاء المحكمة العليا للولايات المتحدة وتعطي الكونغرس سلطة إنشاء محاكم اتحادية أخرى حسب الحاجة. وبمقتضى المادة ١ للكونغرس أيضا سلطة إنشاء محاكم؛ فطبقا للمادة ١ تشمل المحاكم محاكم إقليمية وبعض محاكم مقاطعة كولومبيا، ومحاكم عسكرية ومحاكم تشريعية وإجراءات لأحكام الهيئات الإدارية.

٧٩- ويحمي الدستور استقلال القضاء بالنص على أن القضاة الاتحاديين يشغلون عمليا مناصبهم "طالما كان سلوكهم حميدا" - حتى الوفاة أو التقاعد أو الاستقالة، وإن كان القاضي الذي يرتكب جرما بينما يكون في منصبه يحاكم بنفس الطريقة التي يحاكم بها رئيس الجمهورية أو غيره من مسؤولي الحكومة الاتحادية. ويعين القضاة الاتحاديون بمعرفة الرئيس ويصدق على تعيينهم مجلس الشيوخ. ويوجد تقريبا ١ ٠٠٠ قاض اتحادي ويستخدم الجهاز القضائي الاتحادي موظفين يبلغ عددهم نحو ٢٨ ٠٠٠ شخص.

المحكمة العليا

٨٠- المحكمة العليا هي أعلى محكمة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي المحكمة الوحيدة التي نص الدستور صراحة على إنشائها. ولا يمكن استئناف قرار صادر من المحكمة العليا أمام أي محكمة أخرى. وللكونغرس سلطة تحديد عدد الأعضاء الذين يعملون في المحكمة (هم عادة قاض رئيسي وثمانية قضاة مشاركين) وله كذلك، في حدود معينة، تقرير نوع القضايا التي يجوز أن تنظر فيها المحكمة ولكنه لا يستطيع تغيير السلطات الممنوحة للمحكمة العليا بمقتضى الدستور ذاته.

٨١- للمحكمة العليا ولاية قضائية أصيلة (أي سلطة النظر في القضايا مباشرة وليس عن طريق القضايا المستأنفة) في نوعين فقط من القضايا: القضايا التي تتعلق بشخصيات بارزة أجنبية، والقضايا التي تكون فيها إحدى الدول طرفا. أما جميع القضايا الأخرى فتصل إلى المحكمة العليا عن طريق استئناف أحكام صادرة من محاكم اتحادية أدنى أو من محاكم الولايات المختلفة. غير أن حق الاستئناف ليس تلقائيا في جميع القضايا، والمحكمة العليا تمارس سلطة تقديرية كبيرة في اختيار القضايا التي تنظر فيها. ويتمثل قدر كبير من عمل المحكمة العليا في تحديد ما إذا كان التشريع أو القرارات التنفيذية مطابقة للدستور. وسلطة المراجعة القضائية هذه ليس منصوصا عليها صراحة في الدستور. وهي تستند بالأحرى الى فقه توصلت إليه المحكمة من قراءاتها للدستور، وقد أشير اليه في قضية تعتبر معلما هي قضية Marbury v. Madison, 5 U.S. (1 Cranch) 137 (1803). وفي هذه القضية قررت المحكمة أن "نصا تشريعيا منافيا للدستور لا يعد قانونا" وأشارت إلى أن من اختصاص وواجب الإدارة القضائية بشكل مؤكد أن تقرر ما هو القانون. وتغطي نظرية المراجعة القضائية أيضا أنشطة حكومات الولايات والحكومات المحلية.

٨٢- وليس من الضروري أن تكون قرارات المحكمة بالإجماع؛ فتكفي أغلبية بسيطة، شريطة أن يشترك ستة قضاة على الأقل في القرار. وفي القرارات التي لا تصدر بالإجماع تصدر المحكمة عادة رأي الأغلبية ورأي الأقلية أو الرأي المعارض، ويجوز أن يكون كل منهما أساسا لقرارات قادمة من المحكمة. وكثيرا ما يدون القضاة آراء مختلفة ولكن متوافقة عندما يتفقون على قرار ما ولكن لأسباب أخرى غير الأسباب التي تسوقها الأغلبية.

محاكم الاستئناف ومحاكم المقاطعات

٨٣- يتألف المستوى الأعلى الثاني للقضاء الاتحادي من محاكم الاستئناف. وتقسَّم الولايات المتحدة حاليا إلى اثنتي عشرة دائرة استئنافية يخدم كلا منها محكمة استئناف. ولمحاكم الاستئناف اختصاص قضائي استئنافي على قرارات محاكم المقاطعات في مناطقها الجغرافية المعنية. وهي مخولة أيضا السلطة لمراجعة أوامر الوكالات التنظيمية المستقلة مثل اللجنة الاتحادية للتجارة، في الحالات التي تستنفد فيها سبل الطعن أمام آليات المراجعة الداخلية للوكالات ويظل هناك مع ذلك اختلاف هام بشأن المسائل القانونية. وهناك أيضا محكمة استئناف تعتبر الثالثة عشرة تنظر في الاستئنافات من أحكام بعض المحاكم ذات الولاية القضائية المتخصصة. وهناك نحو ١٨٠ قاضيا أعضاء في محاكم الاستئناف.

٨٤- وتحت مستوى محاكم الاستئناف توجد محاكم المقاطعات الاتحادية. وقد قسمت الولايات الخمسين إلى ٨٩ مقاطعة حتى يتسنى للمتنازعين اللجوء إلى محاكم قريبة يسهل الوصول إليها. وهناك إضافة إلى ذلك محاكم مقاطعات في مقاطعة كولومبيا وفي كومنولث بورتوريكو وفي كومنولث ماريانا الشمالية وأقاليم غوام وجزر فيرجين. ويحدد الكونغرس حدود المقاطعات وفقا لعدد السكان وحجم الإقليم وحجم العمل. فبعض الولايات (مثل ألاسكا وهاواي وإيداهو وفيرمونت) تشكل مقاطعة بذاتها، بينما الولايات الأكبر (مثل نيويورك وكاليفورنيا وتكساس) تضم كل منها أربع مقاطعات. وفي المجموع هناك نحو ٦٥٠ قاضيا اتحاديا في محاكم المقاطعات.

المحاكم ذات الولاية القضائية المتخصصة

٨٥- إضافة إلى المحاكم الاتحادية ذات الولاية القضائية العامة كان من الضروري بين حين وآخر إقامة محاكم لأغراض خاصة. ولعل أهم هذه المحاكم الخاصة هي محكمة الولايات المتحدة للدعاوى الاتحادية، التي أنشئت في ١٨٥٥ للحكم في الدعاوى النقدية ضد الولايات المتحدة. وتشمل محاكم خاصة أخرى محكمة الولايات المتحدة للضرائب ومحكمة استئناف المحاربين القدامى ومحكمة التجارة الدولية التي لها ولاية قضائية قصرية على الدعاوى المدنية التي تتضمن ضرائب على البضائع المستوردة أو حصصا فيها.

المحاكم العسكرية

٨٦- يوجد نظام مستقل للقضاء العسكري. ويخضع الأفراد العسكريون للقانون الموحد للقضاء العسكري فيما يتعلق بالمسائل التأديبية. ويحقق في القضايا المتعلقة بسلوك إجرامي مدّعىً به، وحينما يوجد ما يؤيدها توقع عقوبات غير قضائية أو تحال إلى نوع من ثلاثة أنواع من المحاكم العسكرية. وفي المحاكمة أمام محكمة عسكرية يمنح المتهم كامل الحقوق الدستورية بما في ذللك تمثيله بمحام مؤهل للدفاع عنه بدون تكاليف يتحملها. وأي محاكمة عسكرية تفضي إلى حكم بالسجن لمدة سنة أو أكثر أو بالفصل من الخدمة أو بعقوبة الإعدام تحال تلقائيا إلى محكمة المراجعات العسكرية المعنية. وهذه المحاكم التي تتألف من مدعين عسكريين قدامى (وأحيانا مدنيين) يعملون كقضاة، تبحث سجلات المحاكمة للوقوف على أي خطأ وقائعي أو قانوني. ويمكن الطعن في القرارات أمام محكمة الاستئناف العسكرية التي تضم خمسة قضاة مدنيين. فإذا كانت القرارات معاكسة فإنها يمكن كذلك أن تراجع بمعرفة المحكمة العليا للولايات المتحدة على أساس تقديري.

العلاقة بين المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات

٨٧- نشأت، على مدى تاريخ الأمة، مجموعة متشعبة من العلاقات بين المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات. فعادة لا تنظر المحاكم الاتحادية في القضايا التي تنشأ في إطار قوانين الولايات المختلفة. ومع ذلك فإن بعض القضايا التي للمحاكم الاتحادية ولاية قضائية عليها يمكن أن تنظر أيضا ويبت فيها بمعرفة محاكم الولايات. وهكذا نجد أن لكل من نظامي المحاكم ولاية قضائية حصرية في بعض المجالات وولاية قضائية مشتركة في حالات أخرى. وبمراعاة وجود ٥٠ مجموعة من محاكم الولايات المستقلة التي تضم في كثير من الأحيان هيئات قضائية تابعة (مثل محاكم المقاطعات والمدن)، وكذلك مقاطعة كولومبيا والهيئات القضائية الأخرى غير التابعة للولايات، يوجد أكثر من ٢ ٠٠٠ محكمة ذات اختصاص قضائي عام ونحو ١٨ ٠٠٠ قسم قضائي ذي اختصاص عام أو محدود في الولايات المتحدة. ولولايات كثيرة عدد كبير من المحاكم ذات اختصاص قضائي محدود جدا، مثل نيويورك (التي لها ٣٠٠ ٢ محكمة للمدن والقرى) وتكساس (التي لها نحو ٨٥٠ محكمة بلدية و٩٢٠ محكمة لقضاة الصلح).

جيم - حكومات الولايات

٨٨- لحكومات الولايات البالغ عددها ٥٠ ولاية بنى تماثل الى حد بعيد بنى الحكومة الاتحادية ولكل منها دستور وفروع تنفيذية وتشريعية وقضائية. ويعمل حاكم الولاية كرئيس للفرع التنفيذي ولكن الولايات لا تمنح جميعها نفس القدر من السلطة للحكام؛ فبعض حكام الولايات أقوياء بدرجة كبيرة وبعضهم الآخر أقل قوة. والهيئات التشريعية للولايات جميعها ذات مجلسين باستثناء نبراسكا التي لها مجلس واحد. ويتفاوت حجم الهيئات التشريعية للولايات اختلافا واسعا؛ ومن أكبرها الهيئات التشريعية في نيوهامبشاير (٤٢٤ نائبا)؛ وبنسلفانيا (٢٥٣)، وجورجيا (٢٣٦)، بينما أصغرها يوجد في نبراسكا (٤٩) وألاسكا (٦٠). ومعظم النظم القضائية للولايات تعكس بأمانة النظام الاتحادي حيث توجد محاكم الدرجة الأولى، ومحاكم الاستئناف، ومحكمة تعد الملجأ الأخير. وتنقسم الولايات والمناطق الجزرية بالتساوي تقريبا بين تلك التي تنتخب قضاتها (٢٢)، وتلك التي تعين قضاتها (١٦ بما فيهم مقاطعة كولومبيا و٤ مناطق جزرية)، وتلك التي يعين قضاتها ابتداء ثم يُجرى اقتراع لاستبقاء مَن يُختارون من بينهم (١٨ من بينها غوام).

٨٩- وسلطة حكومة الولاية سلطة واسعة. فكل ولاية هي أساسا كيان ذو سيادة وحر في اصدار وانفاذ السياسة والقوانين التي تطبق على الولاية وحدها ويحدها، الدستور فقط بقدر ما تكون السلطة المعنية قد أُسندت الى الحكومة الاتحادية. وسلطة الولاية ومدنها ونواحيها في تنظيم شؤون رفاهيتها العامة يُطلق عليها بصفة تقليدية "سلطة تنظيم المجتمع". والى جانب انفاذ القوانين الجنائية تشمل سلطة تنظيم المجتمع الزراعة وعمليات الصون والطرق والإشراف على المركبات والأمن العام والإجراءات التأديبية ومنح التراخيص المهنية وتنظيم الأعمال التجارية والصناعة بين الولايات، وجوانب عديدة من التعليم والصحة العامة والرعاية الاجتماعية. وتفسير دستور الولاية هو على سبيل الحصر من اختصاص المحاكم في الولاية. ويمكن تجاوز قانون الولاية أو إبطاله فقط إذا كان يتعارض بشكل مباشر مع القانون الاتحادي أو مع الدستور الاتحادي أو إذا كانت الحكومة الاتحادية قد اكتسبت حق الأولوية في هذا المجال. واستبقاء معظم جوانب السلطة الحكومية على مستوى الولاية والمستوى المحلي يساعد بشكل عام على ابقاء السلطة في أيدي الشعب.

٩٠- وتوزيع السلطة بين الولايات والحكومة الاتحادية هو تاريخيا من بين الديناميات الأساسية للنظام الاتحادي. فعلى الرغم من أن سلطات الكونغرس محدودة وأن السلطات التي لم تمنح صراحة للحكومة الاتحادية يحتفظ بها للولايات أو للشعب، فقد شهد القرن العشرين بصورة متزايدة تفسيرا قضائيا واسع النطاق للسلطة التشريعية الوطنية. فهناك اليوم كم هائل من التشريعات الاتحادية التي تمس مجالات عديدة كانت تعد، قبل مئة سنة، اختصاصا مقصورا على الولاية. وكان من النتائج الحميدة لهذا التوسع للسلطة الاتحادية، وخاصة في النصف الأخير من هذا القرن، الحماية المزيدة لحقوق الأفراد وحرياتهم وعلى الأخص في مجال الحقوق المدنية والسياسية.

دال - المستويات الحكومية الأخرى

٩١- يعيش عدد كبير من مواطني الولايات المتحدة و/أو رعاياها في مناطق خارجة عن الولايات الخمسين وهم مع ذلك داخل الاطار السياسي والاختصاص والولاية القضائية للولايات المتحدة. وهم يشملون من يعيشون في مقاطعة كولومبيا وفي ساموا الأمريكية وبورتو ريكو وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وغوام

وماريانا الشمالية والجزر الباقية من اقليم التراست في المحيط الهادئ. والاطار الحكومي في كل منها تحدده العلاقة التاريخية للمنطقة بالولايات المتحدة وإرادة المقيمين فيها.

٩٢- فمقاطعة كولومبيا أنشئت عند تأسيس الجمهورية لتكون وطنا لعاصمة الأمة خارج أي ولاية. وفي عام ١٧٨٣ وافق الكونغرس على إقامة مدينة اتحادية؛ وقد اختار الموقع المحدد الرئيس جورج واشنطن في ١٧٩٠. وانتقل الكونغرس من فيلادلفيا الى المقاطعة في ١٨٠٠، وقد ظلت المقاطعة مقر الحكومة الاتحادية حتى اليوم. وقد تبرعت ماريلند وفيرجينيا في البداية بأرض للمقاطعة. وردت الأرض التي تبرعت بها فيرجينيا ثانية في عام ١٨٤٥ وتغطي المقاطعة الآن ١٧٩,٢ كم٢ غرب الحافة الوسطى لميريلند على طول الضفة الشرقية لنهر بوتوماك. والمقيمون في المقاطعة ويبلغ عددهم نحو ٠٠٠ ٦٠٠ مواطنون للولايات المتحدة ويتمتعون بحق التصويت في انتخابات الرئاسة منذ ١٩٥٤. ويختار المقيمون مندوبا الى الكونغرس في الولايات المتحدة كما يختارون عمدة ومجلس المدينة له سلطة فرض ضرائبه الخاصة. ويحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بالسلطة النهائية في عدد من المجالات الهامة ومنها قوانين المقاطعة وميزانيتها. وتظل مسألة ما إذا كان ينبغي قبول المقاطعة كولاية قضية موضع نقاش عام نشيط.

٩٣- وساموا الأمريكية هي إقليم غير مدمج تابع للولايات المتحدة تم الحصول عليه في عامي ١٩٠٠ و١٩٠٤ عن طريق سندات تنازل من رؤسائها صدق عليها الكونغرس في ١٩٢٩. والمقيمون فيها من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية الذين ليس لهم حق التصويت في الانتخابات الاتحادية؛ وهم مع ذلك ممثلون بمندوب منتخب ليس له حق التصويت في مجلس النواب. والحقوق الاساسية مكفولة بمقتضى دستور الولايات المتحدة ودستور الإقليم. وساموا الأمريكية تحت الإشراف الإداري العام لوزارة الداخلية؛ ومع ذلك فإنها تتمتع بحكم ذاتي منذ عام ١٩٧٨ ولها حاكم منتخب ونائب للحاكم وهيئة تشريعية من مجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). ولساموا الأمريكية أيضا محكمتها العليا وخمس محاكم للمقاطعات.

٩٤- وبورتوريكو إقليم تابع للولايات المتحدة منذ عام ١٨٩٩ وهو حاليا من الكومنولث الذي يتمتع بالحكم الذاتي والذي ينتسب بحرية الى الولايات المتحدة الأمريكية. وأهالي بورتوريكو مواطنون من مواطني الولايات المتحدة منذ عام ١٩١٧؛ ومع ذلك فإنه ليس لهم حق التصويت في انتخابات الرئاسة. وينتخب المقيمون فيها المفوض المقيم للكومنولث لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة. ولبورتوريكو رئيس تنفيذي (حاكم) يختار بانتخاب شعبي، وهيئة تشريعية من مجلسين، وفرع قضائي يتألف من محكمة عليا ومن محاكم أقل مستوى. وهناك أيضا محكمة مقاطعة اتحادية. وتدير الحكومة الاتحادية العلاقات الخارجية لبورتوريكو وتضطلع بمسؤولية الدفاع وهيئة البريد والجمارك وبعض الأنشطة الزراعية. ولا تزال علاقات بورتوريكو والولايات المتحدة في المستقبل موضوع نقاش عام قوي. وفي وقت أقرب عهداً، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ اختار مواطنو بورتوريكو من خلال استفتاء غير ملزم الإبقاء على ترتيبات الكومنولث، على الرغم من أن اختيار أن تصبح بورتوريكو ولاية لقي تأييدا مماثلا تقريبا. وبالمقارنة اتجهت أغلبية صغيرة تبلغ ٥ في المائة الى اختيار الاستقلال.

٩٥- وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة إقليم غير مدمج. وقد تم الحصول عليها من الدانمرك في ١٩١٧؛ والمقيمون فيها مواطنون للولايات المتحدة لا يتمتعون بحق التصويت في الانتخابات الاتحادية. ومنذ عام ١٩٧٣ يمثلهم مندوب منتخب في مجلس النواب. وينتخب المقيمون رؤساءهم التنفيذيين والحاكم ونائب

الحاكم وكذلك أعضاء هيئتهم التشريعية ذات المجلس الواحد البالغ عددهم ١٥ عضوا. وهناك قسم قضائي اتحادي لجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ويعين قاضيه رئيس جمهورية الولايات المتحدة.

٩٦- غوام إقليم غير مدمج من أقاليم الولايات المتحدة، حصلت عليه الولايات المتحدة في عام ١٨٩٩ بعد الحرب الأسبانية - الأمريكية وأداره الأسطول حتى عام ١٩٥٠. ومواطنو غوام مواطنون للولايات المتحدة لا يصوتون في الانتخابات الاتحادية؛ ومنذ عام ١٩٧٢، يمثلهم مندوب في مجلس النواب. ويخضع الإقليم للإشراف الإداري العام لوزارة الداخلية. وينتخب المقيمون حاكمهم ونائب الحاكم وهيئة تشريعية من مجلس واحد. وتعمل محكمة المقاطعة في غوام وفقا لولاية شديدة الشبه بأية محكمة مقاطعة في الولايات المتحدة.

٩٧- جزر ماريانا الشمالية هي كومنولث محكوم ذاتيا في اتحاد سياسي مع الولايات المتحدة. وكانت من قبل جزءا من إقليم الوصاية لجزر المحيط الهادئ الموكول إلى الولايات المتحدة من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وتمتعت جزر ماريانا الشمالية بالحكم الذاتي في ١٩٧٦. والمقيمون فيها مواطنون للولايات المتحدة. وهم لا يشاركون في الانتخابات الاتحادية ولكنهم يصوتون للانتخاب الشعبي للحاكم ونائب الحاكم والهيئة التشريعية المكونة من مجلسين. ويتمتع المقيمون بالإشراف على الشؤون الداخلية؛ وتختص حكومة الولايات المتحدة بالدفاع والشؤون الخارجية. وقد اعتمدت جزر ماريانا الشمالية هذا الشكل للحكم في استفتاء أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٧٥.

٩٨- وتشمل المنطقتان الأخريان اللتان كانتا من قبل ضمن إقليم الوصاية لجزر المحيط الهادئ ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وهي اتحاد يضم جزر بونبي وكوسراي وشوك وياب، وجمهورية جزر مارشال. وكلتاهما الآن أمة مستقلة ذات سيادة تنتسب بحرية إلى الولايات المتحدة. والكيان الوحيد المتبقي من إقليم الوصاية هو جمهورية بالاو، التي تتألف من ٢٠٠ جزيرة ضمن سلسلة جزر كارولين. ويعيش أغلبية السكان البالغ عددهم ٠٠٠ ١٥ نسمة في جزيرة كورور الأساسية. وتتمتع بالاو بالحكم الذاتي منذ اعتماد دستورها في عام ١٩٨٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ صدّق مواطنو بالاو على ميثاق انتساب حرّ تم الاتفاق عليه بالتفاوض مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦، ومن شأنه أن يفضي قريبا إلى إنهاء الوصاية واستقلال بالاو.

ثالثا - الاطار العام لحماية حقوق الإنسان

ألف - الإطار القانوني

٩٩ - ترد الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الولايات المتحدة في دستورها وقوانينها، فضلا عن الدساتير والقوانين للولايات والوحدات المكوّنة الأخرى الأساسية. ومن حيث الممارسة، يعتمد تطبيق هذه الضمانات في نهاية المطاف على وجود هيئة قضائية مستقلة لها سلطة إلغاء قوانين فرعي الحكومة الآخرين التي تتعارض مع هذه الضمانات. ويسهم الحفاظ على الشكل الجمهوري للحكم وحيوية التقاليد الديمقراطية، ووجود الهيئات التنفيذية والتشريعية المنتخبة شعبيا، وتأصل الحماية القانونية لحريات الفكر والتعبير والصحافة، تسهم جميعها في حماية الحقوق الأساسية من أي قيد أو تعدٍّ حكومي.

دستور الولايات المتحدة

١٠٠- أدخل على الدستور ٢٧ تعديلا منذ تم التصديق عليه في عام ١٧٨٩. ويتطلب إدخال تعديل على الدستور موافقة ثلثي الكونغرس، أو عقد اتفاقية وطنية، يتلوها تصديق ثلاثة أرباع الولايات. وأضيفت التعديلات العشرة الأولى، المعروفة مجتمعة باسم شرعة الحقوق، في عام ١٧٩١. وتنص هذه التعديلات على الحماية الأساسية لحقوق منفردة، هي المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي للحكم. وتظل اليوم صلب النظام القانوني للولايات المتحدة، بالصيغة نفسها التي دُوّنت بها منذ قرنين، وإن يكن القضاء قد فصّل بإسهاب على مر الزمن الحقوق المحددة التي تضمنها. ويمكن للأفراد الاحتجاج بهذه الحقوق ضد الحكومة في الدعاوى القضائية.

١٠١- ويضمن التعديل الأول حرية العبادة والحديث والصحافة، وحق التجمع السلمي، وحرية مطالبة الحكومة بتصحيح الأخطاء. ويحدّ التعديل الثاني من تدخل الحكومة في حق المواطنين في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها، مراعاة لضرورة وجود "ميليشيا حسنة التنظيم". وينص التعديل الثالث على عدم جواز إيواء الجنود في مسكن خاص دون موافقة مالكه. ويحظر التعديل الرابع عمليات التفتيش أو التوقيف أو الاستيلاء على ممتلكات الأشخاص دون مبرر.

١٠٢- وتتناول التعديلات الأربعة التالية نظام القضاء. إذ يحظر التعديل الخامس أية محاكمة على جريمة كبيرة إلا بعد توجيه لائحة اتهام من هيئة محلّفين تحقيقية؛ ويحظر إعادة المحاكمة على الجرم نفسه، ويحظر توقيع العقوبة دون الإجراءات القانونية الملائمة، وينص على أنه لا يجوز إرغام المتهم على أن يشهد ضد مصلحته. ويضمن التعديل السادس إجراء محاكمة عامة عاجلة للجرائم الجنائية؛ ويشترط إجراء المحاكمة من هيئة محلفين غير متحيزة، ويضمن توفير حق الدفاع للمتهم، وينص على إرغام الشهود على حضور المحاكمة والإدلاء بشهادتهم في حضور المتهم. ويضمن التعديل السابع إجراء المحاكمة بواسطة هيئة محلفين في القضايا المدنية التي تنطوي على ما تزيد قيمته على ٢٠ دولارا. ويحظر التعديل الثامن فرض الكفالة أو الغرامة الفاحشة، وفرض العقوبة القاسية أو غير المألوفة.

١٠٣- ويتضمن التعديلان الأخيران من التعديلات الـ ١٠ الأولى بيانات عامة للغاية عن السلطة الدستورية. إذ يعلن التعديل التاسع أنه ليس من المقصود بإيراد قائمة بحقوق الأفراد أن تكون شاملة، وأن للأشخاص حقوقا أخرى لا ترد تحديدا في الدستور. ويورد التعديل العاشر نصاً هاماً مفاده أن الولايات أو الأفراد يحتفظون بالسلطات التي لا يخولها الدستور للحكومة الاتحادية أو التي لا يحظرها على الولايات.

١٠٤- وتشمل التعديلات الدستورية التالية على شرعة الحقوق الأصلية نطاقا واسعا من المواضيع. ومن أبعدها مدى التعديل الرابع عشر، الذي أرسى تعريفا واضحا وبسيطا لحق المواطنة ووسّع نطاق الضمانات للإجراءات القانونية الواجبة، وللمساواة في المعاملة، والمساواة في الحماية أمام القانون. وقد تم تفسير هذا التعديل، الذي اعتُمد في عام ١٨٦٨، على أنه يطبّق على الولايات من حيث الجوهر أوجه الحماية التي تتضمنها شرعة الحقوق. وتم بموجب التعديلات الأخرى الحد من السلطة القضائية للحكومة الوطنية؛ وتغيير أسلوب انتخاب رئيس الجمهورية؛ ومنع الاسترقاق؛ ومنع الحرمان من الحق في التصويت بسبب العرق أو

اللون أو الجنس أو حالة الرقّ؛ وتوسيع سلطة جباية الضرائب لتشمل الدخول؛ وإرساء نظام انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالتصويت الشعبي.

١٠٥- وينص الدستور صراحة على أنه "القانون الأعلى للبلد". ويُفهم معنى هذا النص على أنه إذا ما وُجد تعارض بين دساتير الولايات أو القوانين التي تجيزها مجالسها التشريعية أو القوانين التي تعتمدها الحكومة الاتحادية وبين الدستور، فإنها لا تكون سارية أو نافذة. وقد أكدت القرارات التي اصدرتها المحكمة العليا للولايات المتحدة والمحاكم الاتحادية الفرعية على مدى القرنين الماضيين نظرية سيادة الدستور وعززتها.

دساتير الولايات

١٠٦- كما أشير أعلاه، فإن أوجه الحماية التي ينص عليها الدستور الاتحادي والقوانين الاتحادية تنطبق على مستوى البلد، وتوفّر بصفة عامة معياراً أدنى من الضمانات لجميع الأشخاص في الولايات المتحدة. وفي حين أن القانون في آحاد الولايات لا يمكن بناءً على ذلك أن يوفّر للمواطنين حماية تقل عن تلك التي يضمنها الدستور، فبوسع الولايات أن تقدم حماية أكبر للحقوق المدنية والسياسية. وفي خلال أكثر فترات تقدم الحقوق المدنية والسياسية انتعاشاً على مدى العقود الثلاثة الماضية، احتلّت المحاكم الاتحادية مكان الصدارة إلى حد كبير. وبناءً عليه، كان اللجوء إلى محاكم الولايات أقل تواترا للفصل في قضايا الحقوق المدنية. ولكن جرى بصورة تدريجية عرض قضايا تتعلق بحقوق الإنسان في مجال دساتير الولايات على محاكم الولايات وتبين في كثير من الحالات أن دساتير الولايات تتضمن حماية أكبر من التي يتطلبها الدستور الاتحادي. وفي حين أن المدى الذي يمكن به لمحاكم الولايات أن تفسر دساتيرها على نحو أوسع نطاقا من الدستور الاتحادي لم يحسم بعد، فقد أيدت المحكمة العليا في الواقع قرارا لإحدى محاكم الولايات مفاده أن الحق في حرية التعبير والالتماس طبقا لدستور الولاية أوسع نطاقا من الحق الوارد في التعديل الأول الاتحادي. قضية Prune Yard Shopping Center v. Robins, 447 U.S. 74 (١٩٨٠) (الذي أيّد قرار المحكمة العليا لكاليفورنيا في Robins v. Prune Yard Shopping Center.

١٠٧- وقد فسّرت محاكم الولايات دساتيرها على نحو أكثر تفصيلا من الدستور الاتحادي في عدد من المجالات، شملت حرية التعبير والحرية الدينية، وتقديم الخدمات الحكومية، وحرمة الحياة الخاصة في المسكن. وتتفاوت دساتير الولايات على نطاق واسع في طولها وتفصيلها وفي تشابهها مع دستور الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن أي قرار لمحكمة من محاكم الولايات، يمكن أن يستند عندما يوسّع من نطاق حقّ يحميه دستور الولايات المتحدة، إلى أسباب مختلفة تماما عن الأسباب التي قد ترد لدى البت في قضية اتحادية مماثلة.

١٠٨- وفيما يتعلق بالحرية الدينية وفصل الكنيسة عن الدولة، فإن كلا من ولاية ايداهو ونبراسكا مثال على أن دستور الولاية يتطلب فصلا صارما للكنيسة عن الدولة يزيد على ما يتطلبه التعديل الأول. فقد اعتمدت المحكمة العليا لنبراسكا على الحظر العام الوارد في دستور الولاية على تقديم مساعدة حكومية لأية مؤسسة لا تملكها الدولة، فتوصلت إلى عدم دستورية نظام أساسي كان يجري بموجبه إعارة كتب المدارس العامة إلى مدارس الأبرشيات؛ ولأسباب مماثلة، ألغت المحكمة العليا لإيداهو نظاما أساسيا يخوّل النقل الممولّ رسميا لتلاميذ المدارس غير العامة. قضية Gaffney v. State Department of Education, 220 N.W.2d 550 (Neb.

(1974 (نبراسكا ١٩٧٤)؛ وقضية Epeldi v. Engelking, 488 p.2d 860 (ايداهو ١٩٧١). وفي حين أن المحكمة العليا للولايات المتحدة قد قضت بأن عرض إعلان عن الهوية على ملكية عامة لا ينتهك قانون المنشآت، فقد رأت المحكمة العليا لكاليفورنيا مع ذلك أن دستور الولاية الذي يحظر إعطاء أفضلية لطوائف دينية يمنع عرض صليب مضاء على أرض عامة احتفالا بعيد الميلاد وعيد الفصح. قضية Lynch v. Donnelly, 465 U.S. 668 (١٩٨٤)؛ وقضية Fox v. City of Los Angeles, 587 p.2d 663 (كاليفورنيا ١٩٧٨).

١٠٩- وفسرت محاكم الولايات أيضا حق الولايات في الحصول بصورة متكافئة على المستحقات الحكومية على نحو أوسع نطاقا مما فسرت به المحكمة العليا حقا اتحاديا مماثلا. ففي عام ١٩٨٠، رأت المحكمة العليا للولايات المتحدة أنه وإن يكن للنساء حق اختيار الإجهاض، فليس لهن حق اتحادي في الحصول على دعم مالي وعلى المستحقات الصحية الاتحادية لدى إجراء الإجهاض. Harris v. McRae, 448 U.S. 297 (١٩٨٠). وعلى العكس من ذلك رأت المحكمة القضائية العليا لماساشوستس، أنه ما دامت الدولة قد خصصت أموالا عامة للحمل وللصحة بصفة عامة، فإن على الولاية طبقا لإعلان الحقوق لماساشوستس أن تظهر "عدم التمييز فعليا" في هذا التخصيص وعليها من ثم أن تموّل عمليات الاجهاض أيضا. قضية Moe v. Secretary of Administration, 417 N.E.2d 387 (ماساشوستس ١٩٨١).

١١٠- ورأت محاكم الولايات أيضا أن الحق في حرمة الحياة الخاصة بموجب قانون الولاية يجوز أن يكون أوسع نطاقا مما تضمنه بنود حقوق حرمة الحياة الخاصة التي ترد في دستور الولايات المتحدة، على نحو ما حددتها المحكمة العليا. ومن أمثلة ذلك أن المحكمة العليا لألاسكا، رأت أن الحق في استعمال الماريجوانا في المسكن يدخل في نطاق أحكام حرمة الحياة الخاصة لدستور الولاية. انظر Breese v. State, 501 p.2d 951 (ألاسكا ١٩٧٢).

١١١- وعلى الرغم من هذه الأمثلة، فإن محاكم الولايات ليست سواءً في استعدادها لإثبات أوجه حماية في نطاق دساتير الولايات أكبر مما تضمنه الحكومة الاتحادية. وتم في بعض الأحيان توجيه نقد حاد لهذه الممارسة التي وُصفت بأنها "فيدرالية قضائية" باعتبارها أسلوبا غير فعال لحماية الحقوق الفردية.

القوانين الأساسية

١١٢- لا يوجد قانون أساسي أو آلية منفردة يتم بموجبهما ضمان أو تطبيق حقوق الانسان والحريات الأساسية في النظام القانوني للولايات المتحدة. وبالأحرى، فإن القانون المحلي ينص على حماية شاملة عن طريق تطبيق الأحكام الدستورية الواردة أعلاه كما توجد مجموعة مختلفة من القوانين التي تنص بصفة عامة على سبل انتصاف قضائية و/أو إدارية.

١١٣- ومن أمثلة ذلك على الصعيد الاتحادي، أن الحماية الدستورية التي تكفلها فقرة المساواة في الحماية من التعديل الرابع عشر، ضد التمييز من حكومات الولايات بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي قد انطبقت على الحكومة الاتحادية بواسطة التعديل الخامس. وأكملها أيضا عدد من القوانين الأساسية الاتحادية، من بينها قانونا الحقوق المدنية لعامي ١٨٦٦ و١٨٧١ (اللذان يحميان حقوق الملكية وحرية التعاقد ويتيحان سبل انتصاف اتحادية للأفراد الذين يتعرضون لتمييز غير قانوني من جانب أشخاص يعملون

"بذرائع قانونية")، وقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ (الذي يضمن المساواة في المعاملة في الأماكن المفتوحة للجمهور، وعدم التمييز في البرامج الممولة اتحاديا، وعدم التمييز في التوظيف)، وقانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٥ (الذي ألغى شروط التصويت التمييزية)، وقانون الإسكان العادل لعام ١٩٦٨ (الذي نص على الحق في التحرر من التمييز في الإسكان). أما في مجال التمييز بين الجنسين، فإن الأفراد يفيدون بالمثل من صور الحماية الواردة في فقرة المساواة في الحماية، وقانون المساواة في الأجور لعام ١٩٦٣ (الأجر المتكافئ مقابل العمل المتكافئ)، وقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ (عدم التمييز في ممارسات وسياسات الاستئجار والتوظيف)، وتعديلات التعليم لعام ١٩٧٢ (التي تضمن المساواة بين الجنسين في التعليم)، وقانون المساواة في الفرص الائتمانية (المساواة وعدم التمييز في الوصول الى الائتمان والاقراض)، وقانون الإسكان العادل (عدم التمييز في الإسكان والعقارات والسمسرة)، والقانون المتعلق بالتمييز في الحمل لعام ١٩٧٨. ويتيح الحماية من التمييز بسبب السن قانون التمييز في الاستخدام بسبب السن لعام ١٩٦٧ (الذي يحظر التمييز في التوظيف ضد العمال أو مقدمي طلبات العمل الذين يبلغون أربعين عاما من العمر أو أكثر). وينص قانون الحقوق المدنية للأشخاص المودعين في مؤسسات لعام ١٩٨٠ على حماية الأشخاص المعوقين عقليا في مرافق الدولة. ورغم أنه قد تم توفير الحماية من التمييز للأشخاص المعوقين منذ وقت طويل في الخدمة الاتحادية، فقد أضيفت مؤخرا مجموعة هامة وأوسع نطاقا بكثير من صور الحماية مع سن قانون الأمريكيين المعوقين لعام ١٩٩٠ الذي يحظر التمييز ضد الأفراد المعوقين في التوظيف، والأماكن المفتوحة للجمهور، وإدارات حكومات الولايات والحكم المحلي، والنقل العام. ويفرض قانون الحقوق المدنية الهندية لعام ١٩٦٨ على القبائل مطالب أساسية من قبيل حماية حرية التعبير، وحرية ممارسة الديانة، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة والمساواة في الحماية.

١١٤- واعتمدت معظم الولايات والمدن الكبرى قوانينها ومخططاتها الادارية الذاتية لحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية. وتعكس الحماية المتوافرة في القوانين الأساسية للولايات، في معظم الحالات، صور الحماية التي ينص عليها دستور الولايات المتحدة والقانون الاتحادي. وتحمي دساتير الولايات وقوانينها الأساسية بصفة عامة من التمييز في الإسكان والتوظيف والإيواء والائتمان والتعليم. ومن أمثلة ذلك، القانون الأساسي لمينيسوتا الذي يحظر التمييز في مبيعات المساكن أو تأجيرها أو تأجيرها من الباطن. القانون الأساسي لمينيسوتا S 363.03 (١٩٩٢). وتُجرِّم ولاية ماساشوسيتس بحكم القانون رفض استخدام شخص ما في وظيفة أو فصله منها لأسباب تمييزية، أو التمييز في التعليم. Mass. Ann. Law ch. 151B, S4; ch. 151C, S 1 (١٩٩٣). وتشترط كاليفورنيا أن يكون جميع الأشخاص "أحرارا ومتساويين" في أماكن الايواء، والامتيازات، والمرافق، والمستحقات وخدمات المؤسسات التجارية. Cal. Civ. Code S 51 (١٩٩٣). وتحظر تكساس التمييز في منح الائتمان أو القروض. القوانين الأساسية المتجددة لتكساس وشروحها. Tex. Rev. Civ. Stat. Ann. art. 5069-207 (١٩٩٣).

١١٥- ويمكن للولايات أن تقدم، بدرجات متفاوتة حماية تتجاوز المتطلبات الدنيا التي ينص عليها القانون الاتحادي. ومن أمثلة ذلك أن ماساشوسيتس تمد نطاق الحماية من التمييز في التوظيف الى حظر التمييز على أساس التوجّه الجنسي. Mass. Ann. Laws ch. 151B, S 4 (١٩٩٣). ويضمن قانون كاليفورنيا لتجريم الارهاب في الطريق والحماية منه أن يكون كل شخص حرا من "التخويف والأذى البدني وأنشطة الجماعات والأفراد الذين يستخدمون العنف" بصرف النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد أو الديانة أو الأصل القومي أو الجنس أو العمر أو التوجه الجنسي أو حالة الإعاقة. Cal. Pen. Code S 186.21 (١٩٩٣). وتحظر تكساس

التمييز في مجال تقديم الخدمات الطبية الطارئة. قانون تكساس للصحة والسلامة وشروحه. Tex. Health & Safety Code Ann. S 311.02 (١٩٩٣).

عدم التقيد/حالات الطوارئ.

١١٦- لا ينص دستور الولايات المتحدة ولا قوانينها على إعلان حالة طوارئ عامة يترتب عليها وقف العمليات العادية للحكومة أو إباحة الانتقاص من الحقوق الأساسية. على العكس من ذلك، فإن الدستور يحمي المطلب الرئيسي لقيام شكل جمهوري للحكم، والوظائف العامة للأفرع الثلاثة للحكومة الاتحادية، ومعظم الحقوق السياسة والمدنية الأساسية التي يتمتع بها الأفراد، ومن ثم فهي تظل سارية في جميع الأوقات، حتى في حالات الأزمات.

١١٧- ويتعلق الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة بامتياز الإحضار أمام المحكمة. إذ ينص البند ٢ من الفرع ٩ من المادة الأولى من الدستور على عدم وقف هذا الامتياز "إلا إذا جاز أن تتطلب السلامة العامة ذلك في حالات التمرد أو الغزو". ويُعتبر الكونغرس صاحب السلطة في وقف هذا الامتياز؛ وقد أوقف الرئيس لينكولن الامتياز أثناء الحرب الأهلية لكنه التمس ترخيص الكونغرس بهذه الإجراءات Ex parte Bollman, 8 U.S. (4 Cranch) 74, 101 (1807); Ex parte Meeryman, 17 Fed. Cas. 144 (No. 9487) (C.C.D. Md. 1861) (وجد قاضي الدائرة جيمس تاني أن إجراء لينكولن باطل). ولم يوقف هذا الامتياز سوى ثلاث مرات منذ ذلك التاريخ، وذلك عقب قانون للكونغرس في كل حالة.

١١٨- وهناك على الصعيد الوطني، حظر قانوني عام على استخدام القوات المسلحة لأغراض إنفاذ القوانين المحلية. ولكن الرئيس مخول في ظروف محددة بأن يأمر باستخدام القوات الاتحادية لمساعدة الدولة والسلطات المحلية في السيطرة على العنف وقمع حالات العصيان وانفاذ القانون الاتحادي. ويمكن للرئيس أيضا أن يعلن حالة الطوارئ فيما يتعلق بحالات الكوارث المحلية (وذلك مثلا في حالة وقوع زلزال أو إعصار أو فيضان أو جفاف)، ويتيح ذلك للحكومة الاتحادية تقديم الاغاثة من الكوارث والمساعدة الطارئة الى حكومات الولايات والحكومات المحلية والى الأفراد من ضحايا الأزمة. ولكن هذه القوانين لا تبيح للفرع التنفيذي التدخل في مسؤوليات الفرعين التشريعي أو القضائي من الحكومة الاتحادية أو تجاوز سلطة الولايات.

١١٩- وتسمح قوانين أساسية أخرى لرئيس الجمهورية بإعلان حالات طوارئ وطنية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والصفقات الاقتصادية الدولية (مما يتيح الأساس مثلا، لتنفيذ عقوبات دولية يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو سلطة دولية مختصة أخرى). وفي حين تبيح هذه القوانين فرض عقوبات مدنية وجنائية على الأنشطة المحظورة، فهي تظل رهنا بالقيود الدستورية ولا تتجاوز حقوق الإنسان الأساسية أو تبيح التدخل في المسار العادي لعمل الحكومة.

١٢٠- وطبقا لقانون الولايات والقانون المحلي، يباح عادة للسلطات المسؤولة (حكام الولايات وعمد المدن والمسؤولين التنفيذيين للمقاطعات) اتخاذ طائفة واسعة النطاق من اجراءات الطوارئ طبقا "لسلطة الشرطة" العامة بغية الاستجابة لحالات الطوارئ (وذلك على سبيل المثال عن طريق فرض حظر التجول في حالات

القلاقل المدنية، ووضع ضمانات للاستجابة للاهتمامات الصحية العامة، وتقييد استخدام المياه في حالة الجفاف). وفي حين أن "سلطة الشرطة" مقصورة على الولايات بموجب الدستور، فإن الاجراءات التي تتخذ بموجبها ينبغي ألا تخل بالحقوق المحمية على النطاق الاتحادي. وهكذا يحتفظ الأفراد بالحماية وبحقوق الإنسان الدستورية المكفولة لهم في جميع الأوقات ويمكنهم الطعن في أية ممارسة من سلطة الطوارئ أمام المحاكم. وكقاعدة عامة، فإن ممارسات سلطة الطوارئ من الحكومة على أي مستوى - تخضع لفحص قضائي دقيق إذا ما أخلت بحقوق الأفراد وحرياتهم. وفي كثير من القضايا البارزة، أبطلت المحكمة العليا إجراءات رئاسية اتخذت في حالات الطوارئ.

باء - السلطات المسؤولة

١٢١- في نطاق الحكومة الاتحادية، تتقاسم الأفرع الثلاثة جميعها المسؤولية عن حماية وتعزيز الحقوق الأساسية بموجب دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية. ورئيس الجمهورية مسؤول عن إنفاذ القانون. وفي نطاق وزراة العدل، تتحمل شعبة الحقوق المدنية المسؤولية الأساسية عن الإنفاذ الفعال لقوانين الحقوق المدنية الاتحادية. وهي تشمل مختلف قوانين الحقوق المدنية المذكورة أعلاه فضلا عن قوانين أساسية جنائية محددة تحظر الحرمان المتعمد من الحقوق الدستورية بواسطة الموظفين الذين يعملون متذرعين بسلطة قانونية فعلية أو ظاهرية أو عن طريق التآمر أو الاستخدام بالإكراه، أو التدخل بالعنف في الأنشطة المحمية اتحاديا. وعلاوة على ذلك، توجد في معظم الوكالات الأخرى أفرع معنية بالحقوق المدنية مكلفة بإنفاذ شؤون الحقوق المدنية في نطاق سلطتها.

١٢٢- وتقوم لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحقوق المدنية، وهي وكالة مستقلة منشأة بموجب قانون أساسي في نطاق الفرع التنفيذي، بجمع ودراسة المعلومات المتعلقة بالتمييز أو بالحرمان من المساواة في الحماية القانونية بسبب العرق أو اللون أو الديانة أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو الأصل القومي أو لدى إقامة العدل في مجالات من قبيل حقوق التصويت، وإنفاذ قوانين الحقوق المدنية، وتكافؤ الفرص في التعليم، والتوظيف، والاسكان. وهي تقيّم أيضا القوانين الاتحادية وفعالية البرامج الحكومية لتكافؤ الفرص وتعمل بمثابة مكتب لتجميع وتبادل المعلومات المتعلقة بالحقوق المدنية. وتقدم اللجنة لرئيس الجمهورية والى الكونغرس الوقائع المكتشفة والتوصيات ولكنها لا تتمتع بسلطة تنفيذية مستقلة.

١٢٣- كذلك فإن لجنة الولايات المتحدة لتكافؤ فرص التوظيف وكالة مستقلة في نطاق الفرع التنفيذي، تعمل للقضاء على التمييز استنادا الى العرق أو اللون أو الديانة أو الجنس أو الأصل القومي أو الإعاقة أو السن في جميع مجالات علاقة التوظيف. وتجري اللجنة تحريات بصدد ادعاءات التمييز، وتصل الى قرارات محددة استنادا الى الأدلة المجمّعة، وتحاول التوفيق لدى حدوث التمييز، وترفع الدعاوى، وتقدم برامج مساعدة طوعية لأرباب العمل وللنقابات العمالية ومنظمات المجتمعات المحلية. ولهذه اللجنة مسؤولية الإشراف على جميع أنشطة الامتثال والتنفيذ فيما يتعلق بتكافؤ فرص التوظيف فيما بين الموظفين ومقدمي طلبات التوظيف على الصعيد الاتحادي، بما في ذلك التمييز ضد الأفراد المعاقين.

١٢٤- وعلى صعيدي الولايات والمحليات، توجد مخططات وآليات مختلفة لحماية وتعزيز الحقوق الأساسية. فعلى صعيد الولاية، عادة ما تتوافر مسؤولية الإنفاذ في مكتب المدعي العام أو في مكاتب مستقلة للحقوق

المدنية والإنسانية داخل حكومة الولاية أو على صعيد المقاطعة. وتشمل الأمثلة لجنة ماساشوسيتس لمناهضة التمييز، وإدارة إلينوي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان في مقاطعة كوك (إلينوي) وإدارة كاليفورنيا للإنصاف في التوظيف والإسكان، ولجنة تكساس لحقوق الإنسان. كما أنشأت حكومات كثير من المدن الكبرى مكاتب أو لجانا لمعالجة قضايا الحقوق المدنية والتمييز. وتتباين هذه المنظمات. فبعضها يركز على إنفاذ قوانين عدم التمييز في الإسكان والتوظيف. ويقوم البعض الآخر بتسهيل تنمية المجتمعات المحلية ووضع استراتيجيات لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. وتشمل الأمثلة لجنة حقوق الإنسان في بوسطن (ماساشوسيتس) ولجنة شيكاغو (إلينوي) للعلاقات الإنسانية، ولجنة العلاقات الإنسانية في لوس أنجليس (كاليفورنيا) ولجنة حقوق الإنسان في أوستن (تكساس).

١٢٥- وتلعب المنظمات غير الحكومية أيضا دورا هاما في ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة. وتتيح تجمعات مهنية مثل نقابة المحامين الأمريكية ورابطات المحامين في الولايات والمقاطعات الخبرة القانونية فضلا عن إتاحتها محافل لتكوين مواقف مدروسة بصدد التطورات القانونية والمسائل المتعلقة باهتمامات حقوق الإنسان، وهناك عدد من المنظمات المكرسة بصفة أساسية لحقوق الإنسان، من بينها صندوق الدفاع القانوني والتعليم التابع للرابطة الوطنية للنهوض بالملونين، وصندوق الدفاع القانوني المكسيكي - الأمريكي، ومجلس لارازا الوطني، ومنظمة العفو الدولي، ومنظمة "ووتش" لحقوق الإنسان، ولجنة المحامين لحقوق الإنسان، والمجموعة القانونية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتشارك هذه المنظمات في العمل بنشاط على الصعيد الوطني. كما أن هناك كثيرا من الجماعات الكنسية والدينية، فضلا عن منظمات تمثل جماعات خاصة ذات اهتمامات بحقوق إنسانية محددة (مثل حقوق النساء والأطفال والمعوقين والسكان الأصليين) وتعمل أيضا بنشاط في دراسة وتطبيق القوانين المتعلقة بالجماعات التي تشملها.

جيم - سبل الانتصاف

١٢٦- ينص قانون الولايات المتحدة على سبل واسعة النطاق للتظلم والانتصاف من الانتهاكات المدعاة للحقوق والحريات الأساسية. وأول سبيل، ما لم تكف سبل الانتصاف الإدارية لتحقيق النتيجة المرجوة، هو اللجوء الى المحكمة. إذ يجوز لأي شخص يدعي انه قد حُرم من حق يتمتع بحماية دستورية أن يطالب بهذا الحق مباشرة في دعوى قضائية أمام محكمة من محاكم الولايات أو أمام محكمة اتحادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في الحالات التي تتضمن "إجراء من الولاية" أو فعلاً "يقع بذريعة قانون الولاية"، يجوز للشخص المتضرر أن يطالب بتعويضات مدنية وكشف الظلم بموجب أمر زجري قضائي ضد الفرد المسؤول عن إنكار الحقوق وذلك بموجب قانون الحقوق المدنية لعام ١٨٧١، 42 U.S.C. S 1993. وتجوز مقاضاة الموظفين الاتحاديين للحصول على تعويضات بموجب أحكام الدستور مباشرة، ولا يرتهن ذلك إلا بالمبادئ المختلفة المتعلقة بالحصانة من المسؤولية.

١٢٧- وتنص كثير من القوانين الأساسية الاتحادية على التطبيق بواسطة إجراءات إدارية أو دعاوى مدنية تُقدم الى المحكمة. وتوجد في جميع الولايات إجراءات قضائية يمكن بموجبها الطعن في أي إجراء رسمي، وإن جاز ان يتخذ هذا الإجراء أسماء مختلفة (مثل "التماس إعادة النظر").

١٢٨- ويجوز للحكومة الاتحادية، في الحالات التي نص فيها الكونغرس على ذلك، أن ترفع دعاوى مدنية لاتخاذ إجراء بصدد أفعال أو أنماط للسلوك تنتهك بعض الحقوق الدستورية. وتلك هي الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بقوانين الحقوق المدنية الأساسية التي نوقشت أعلاه. وهكذا، فإن بوسع المدعي العام أن يرفع قضايا بموجب قانون الحقوق المدنية للأشخاص المودعين في مؤسسات للمطالبة بحقوق الأشخاص المودعين كرهاً في سجون أو أماكن احتجاز أو مستشفيات أو مؤسسات للمتخلفين عقلياً. وبالمثل، فإن قانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٥ يخوّل للمدعي العام رفع قضايا لتأييد الحق في التصويت دون تمييز يستند إلى العرق. ويجوز أيضا للحكومة الاتحادية أن تلاحق جنائياً الانتهاكات لبعض الحقوق المدنية، ومن بينها على سبيل المثال الحرمان من الحق في الإجراءات القانونية الملائمة عن طريق إساءة استخدام سلطة الشرطة وحالات التواطؤ للحرمان من الحقوق المدنية. ويجوز أيضا للحكومة رفع دعاوى جنائية ضد المتهمين باستخدام القوة أو التلويح باستخدام القوة بغية انتهاك حقوق اي شخص.

١٢٩- ويجوز لأي شخص يحاكم بموجب قانون أساسي أو طبقاً لإجراء حكومي (مثل اختيار المحلفين) يعتقد أنه غير دستوري ان يطعن في هذا القانون كجزء من دفاعه. ويمكن تحقيق ذلك في سياق دعاوى اتحادية أو دعاوى داخل الولايات. ويمكن حتى في الدعاوى المدنية أن يقدم المتهم طعناً دستورياً في القانون الذي يشكل أساس القضية. وبوسع أي محكمة، من أدنى محكمة في الولايات المتحدة إلى محكمتها العليا، النظر في دعوى عدم الدستورية، وإن كان ينبغي عادة إثارتها في أسرع فرصة إن أريد النظر فيها. ويمكن أيضا الطعن في الاحتجاز طبقاً لقانون يُعتقد أنه غير دستوري أو نتيجة لإجراء يدّعى بأنه ينتهك حقا دستورياً بموجب أوامر إحضار قضائية اتحادية في محكمة الولاية و/أو في محكمة اتحادية. ويتاح أيضا بدرجة محدودة، التظلم بعد الإدانة طبقاً لأوامر إحضار قضائية أو على صعيد الولاية، أو في حالة أحكام الإدانة الاتحادية، بموجب طلب للإعفاء من الحكم. وتوجد في جميع الولايات سبل انتصاف مماثلة كجزء من إجراءاتها الجنائية.

دال - صكوك حقوق الانسان

المعاهدات المتعددة الأطراف

١٣٠- الولايات المتحدة طرف في الوقت الحالي في صكوك حقوق الانسان المتعددة الأطراف التالية:

- الاتفاقية الخاصة بالرق وبروتوكول تعديل هذه الاتفاقية؛
- الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق؛
- البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين؛
- اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بمنح الحقوق السياسية للمرأة؛
- الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة؛

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ بشأن إلغاء السخرة؛

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٣١- وبالاضافة إلى ذلك، تتحرك الولايات المتحدة بنشاط للتصديق على ثلاث معاهدات أخرى هي:

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة، التي قدم مجلس الشيوخ نصحه وموافقته بالتصديق عليها في عام ١٩٩٠؛

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي وقعت عليها الولايات المتحدة في عام ١٩٦٦، وصدر لها نصح وموافقة بالتصديق عليها في عام ١٩٩٤؛

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٣٢- وعلاوة على ذلك، فقد وقعت الولايات المتحدة على المعاهدتين متعددتي الأطراف التاليتين وإن لم تصدق عليهما:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان.

١٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، دخلت الولايات المتحدة في كثير من المعاهدات الثنائية (بما فيها معاهدات قنصلية ومعاهدات للصداقة والتجارة والملاحة) تنطوي على أحكام تضمن حقوقاً وصوراً مختلفة من الحماية لرعايا بلدان أجنبية على أساس المعاملة بالمثل. ويمكن في بعض الحالات الاحتجاج بهذه المعاهدات مباشرة أمام محاكم الولايات المتحدة لهذا الغرض.

المعاهدات باعتبارها قانوناً

١٣٤- طبقاً للدستور، فإن المعاهدات المصدق عليها على النحو الملائم هي قانون أسمى للبلد، مساوية للقوانين التي تم سنّها على الصعيد الاتحادي. وبناء عليه فهي تحل محل القانون الاتحادي الذي سبق اعتماده ويمكن أن يحل محلها فيما بعد قانون يُعتمد على الصعيد الاتحادي إلى المدى الذي لا يحدث فيه أي تعارض. وللمعاهدات أيضاً كقانون اتحادي الأسبقية على القانون الذي يتعارض معها على صعيد الولاية أو على الصعيد المحلي. وفي الحالات التي تتطرق فيها إلى مسائل كانت تدخل من قبل في نطاق اختصاص الولاية أو الحكومة المحلية (في مقابل الحكومة الاتحادية)، فإنها يمكن أيضا أن تؤدي الى إكساب المسألة "طابعاً اتحادياً" فتؤثر بذلك على توزيع السلطة بين الولايات والحكومة المركزية.

١٣٥- ومن الناحية التاريخية، فقد كان يحدث جدل سياسي محلي كبير عندما ينشأ احتمال استخدام سلطة التعاهد الدستورية لإلغاء أو إبطال قانون الولاية أو القانون المحلي، لا سيما عندما كان الأمر يتعلق بالحقوق الفردية. ورغم أنه قد تم التسليم بأنه يجوز للكونغرس أن يتصرف بموجب السلطة التعاهدية عندما لا تكون لديه سلطة التصرف بخلاف ذلك (انظر Missouri v. Holland, 252 U.S. 416 (1920))، فقد اعتبر البعض أن الاعتماد على هذه السلطة لإحداث تغييرات تشريعية في قانون الولايات أو القانون المحلي تدخلاً في حقوق الولايات المكوِّنة للدولة، والمقصورة عليها بموجب الدستور. وبناء عليه، كان التوقع هو إنجاز أي تغييرات في قانون الولايات المتحدة يتطلبها التصديق على معاهدة عن طريق المسار التشريعي العادي.

١٣٦- ويجب أيضاً، كمسألة تتعلق بالقانون المحلي، أن تتسق المعاهدات والقوانين مع المتطلبات الدستورية؛ إذ لا يمكن سريان أي حكم تعاهدي باعتباره قانونا للولايات المتحدة إذا ما تعارض مع الدستور. Reid v. Covert, 354 U.S. 1 (1957). وهكذا، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقبل أي التزام تعاهدي يحد من الحقوق المحمية دستورياً، كما هو الحال فيما يتعلق بالمادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يتعدى على حرية الحديث وتكوين الجمعيات المضمونة بموجب التعديل الأول للدستور.

١٣٧- وبناء عليه، فإن الكونغرس لدى تقديمه للنصح والموافقة بالتصديق على معاهدة تتعلق بحقوق الأفراد، ينبغي أن يولي بحثاً دقيقاً للأحكام المحددة في المعاهدة ولمسالة اتساقها مع قوانين الولايات والقوانين الاتحادية القائمة، سواء على الصعيد الدستوري أو القانوني. وعندما تتعارض عناصر أو بنود من أي معاهدة مع الدستور، فمن الضروري أن تبدي الولايات المتحدة تحفظات على هذه العناصر أو البنود، وذلك ببساطة لأن رئيس الجمهورية والكونغرس لا يملكان سلطة تجاوز الدستور. وفي بعض الحالات، رئي أن من الضروري أن تسجل الولايات المتحدة فهمها لحكم معين أو لأحد التعهدات في معاهدة، أو أن تصدر إعلانا عن الكيفية التي تعتزم بها تطبيق هذا الحكم أو التعهد.

التنفيذ

١٣٨- طبقاً لنظام الولايات المتحدة، يجوز أن تكون المعاهدة "نافذة من تلقاء ذاتها"، وفي هذه الحالة يجوز الاحتجاج بها على نحو صحيح من جانب الأطراف الخاصة في أي نزاع دون حاجة الى تشريع تنفيذي، أو يجوز أن تكون "غير نافذة من تلقاء ذاتها"، وفي هذه الحالة لا يمكن للقضاء أن ينفذ أحكامها مباشرة مع وجود تشريع تنفيذي. ويرجع هذا التفريق إلى تفسير للمحكمة العليا للفقرة ٢ من المادة الرابعة من الدستور. ويتعلق هذا التفريق بالقانون المحلي فقط؛ وفي كلتا الحالتين، تظل المعاهدة ملزمة للولايات المتحدة باعتبارها مسألة قانون دولي. وهكذا، ففي حالة معاهدات حقوق الانسان، لا تعطي المعاهدة "غير النافذة من تلقاء ذاتها" للأفراد حقا بصفتها تلك، لالتماس تطبيق صور الحماية التي تتضمنها في محكمة محلية، وإن ظلت الولايات المتحدة ملزمة بالاعتراف بهذه الصور من الحماية.

١٣٩- وطالما تمتثل الولايات المتحدة لتعهداتها ومسؤولياتها في نطاق المعاهدات المصدَّق عليها على النحو الملائم، فهي ترى أنها تظل حرة بوجه عام في تقرير الطرائق المحددة لتنفيذ المعاهدة بموجب القانون المحلي. وبعبارة أخرى، فما لم توافق الولايات المتحدة بصفة محددة على أن تجعل أحكام معاهدة

معينة جزءاً من مجوعة قوانينها المحلية النافذة قضائيا، فقد تتبع البدائل المتاحة لها بموجب قانونها الخاص لتنفيذ الالتزامات التعاهدية في القانون المحلي.

١٤٠- وعندما يتطلب الأمر تنفيذ الالتزامات التعاهدية للولايات المتحدة، فهي عادة ما تسن تشريعات تنفيذية بدلا من الاعتماد على المعاهدة لتكون "قابلة للتنفيذ في حد ذاتها". وهكذا على سبيل المثال، فقد اعتمد كونغرس الولايات المتحدة لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بإبادة الجنس قانون تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بإبادة الجنس لعام ١٩٨٧، المرمّزة باعتبارها 18 U.S.C. $$ 1091-93 وعندما يتطلب الأمر تشريعا من هذا النوع، فإن الولايات المتحدة لن تعتمد صك تصديقها إلى حين سن التشريع اللازم. ولهذا السبب، فقد امتنعت الولايات المتحدة على سبيل المثال عن ايداع صك تصديقها على الاتفاقية المتعلقة بالتعذيب، رغم أن مجلس الشيوخ قد أعطى نصحه وموافقته بالتصديق على هذه المعاهدة في عام ١٩٩٠. ولم يوافق الكونغرس على التشريع التنفيذي ولم يصدره الرئيس إلا في أيار/مايو ١٩٩٤.

١٤١- على أن الولايات المتحدة لا تعتقد أنه من الضروري اعتماد تشريع تنفيذي إذا ما كان القانون المحلي ينص بالفعل على نحو كاف على متطلبات الاتفاقية. ومرة أخرى، تمثل الاتفاقية المتعلقة بالتعذيب حالة توضّح ذلك. ففي حين كان التصديق ينتظر سن التشريع الذي يعطي لمحاكم الولايات المتحدة اختصاصا جنائيا على أفعال التعذيب التي تقع خارج أراضيها والتي لم تكن مشمولة من قبل في قانون الولايات المتحدة، فإنه لم يُقترح تشريع جديد فيما يتعلق بالتعذيب في نطاق الولايات المتحدة لأن قانون الولايات المتحدة كان يحظر بالفعل على جميع المستويات أفعال التعذيب في نطاق المعنى الذي تقصده الاتفاقية. وبالمثل، ونظرا إلى أن الحقوق والحريات الأساسية التي ضمنتها الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (باستثناء تلك الحقوق التي تحفظت عليها الولايات المتحدة) كانت تتمتع بالحماية منذ وقت طويل كمسألة دستورية اتحادية وقانونية، لم يتجه الرأي إلى ضرورة اعتماد تشريع تنفيذي خاص لإنفاذ أحكام العهد في القانون المحلي. وبناء عليه فقد تم التصديق على هذه المعاهدة الهامة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٢ بعد أن أعطى مجلس الشيوخ نصحه وموافقته على ذلك.

رابعا - الإعلام والإعلان

١٤٢- تتوافر بسهولة المعلومات المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان لأي شخص مهتم في الولايات المتحدة. وتنشر الحكومة الاتحادية جميع المعاهدات، بما فيها معاهدات حقوق الإنسان، التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، وذلك أولا في سلسلة المعاهدات والاتفاقات الدولية (TIAS) وبعد ذلك في سلسلة معاهدات الولايات المتحدة (UST) التي تصدر في عدة مجلدات. وتنشر وزارة الخارجية سنويا قائمة شاملة بجميع المعاهدات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، تعرف باسم المعاهدات النافذة (TIF). ويضمن الشرط الدستوري بأن يعطي مجلس الشيوخ نصحه وموافقته بالتصديق على جميع المعاهدات وجود سجل عام للدراسة التي جرت للاتفاقية، عادة ما يتضمن إحالة المعاهدة بشكل رسمي من رئيس الجمهورية إلى مجلس الشيوخ، ومحضر جلسة الاستماع العامة التي تجريها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وتقرير اللجنة إلى مجلس الشيوخ بكامله، إلى جانب الإجراءات التي اتخذها مجلس الشيوخ نفسه.

١٤٣- ويمكن أيضا الحصول بسهولة على نصوص جميع معاهدات حقوق الإنسان (سواء كانت الولايات المتحدة قد صدقت عليها أم لا) من الحكومة أو من أية مكتبة عامة أو خاصة، حيث أنها تُنشر في العديد من الطبعات المجمَّعة غير الحكومية، وهي تتوافر أيضا في قواعد البيانات المحوسبة الأساسية. ويتوافر أيضا على نطاق واسع التجميع الذي تنشره الأمم المتحدة للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (ST/HR/1).

١٤٤- ورغم أنه لا يوجد في الولايات المتحدة منهج تعليمي وطني، فإن التثقيف في مجال الحقوق الدستورية والمدنية والسياسية الأساسية يجري في جميع مراحل النظام التعليمي، من المدارس الابتدائية والثانوية، حتى مرحلتي الكلية والجامعة. وتدرج معظم مؤسسات التعليم العالي، العامة والخاصة، مناهج عن القانون الدستوري في أقسامها المخصصة للعلوم السياسية أو الحكم السياسي. والقانون الدستوري مادة إلزامية في مناهج المعاهد القانونية، وتقدم معظم معاهد القانون الآن تعليما عاليا أو متخصصا في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وقانون عدم التمييز والمجالات ذات الصلة. وتتضمن مناهج كل المعاهد القانونية تقريبا منهجا تعليميا في مجال القانون الدولي يشمل قانون حقوق الإنسان. وقد تم نشر العديد من الكتب الدراسية في هذا المجال، تشمل ملاحق وثائقية تتضمن نصوص أهم صكوك حقوق الإنسان. كما تسهم الجماعات غير الحكومية العديدة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، والتي تعمل بحرية، في إذكاء الوعي والفهم الجماهيريين للحقوق والمعايير المحلية والدولية.

١٤٥- وفيما يتعلق بصفة خاصة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد تم نشر الإحالة الأصلية للمعاهدة إلى مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٨ (رسالة من رئيس جمهورية الولايات المتحدة يحيل بها أربع معاهدات تتعلق بحقوق الإنسان الكونغرس الخامس والتسعين، الدورة الثانية، Exec E, Feb. 23, 1978). وتم أيضا نشر محضر البحث الذي أجراه مجلس الشيوخ (انظر جلسة الاستماع أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ 102d Cong., 1st Sess., Nov. 21, 1991, S. Hrg. 102-478; Report of the Senate Foreign Relations Committee, Exec. Rept. 102-23, March 24, 1992; 102 Cong. Rec. S4781-4784 (daily ed. April 2, 1992). وتم أيضا نشر النص الكامل للمعاهدة في الصحيفة الرسمية للحكومة الاتحادية (انظر 58 Fed. Reg. 45934-45942, No. 167, Aug. 31, 1993). كما أرسلت نسخ من العهد إلى المدّعين العموميين لكل ولاية ووحدة مكونة للولايات المتحدة، مع طلب توزيعها على نطاق واسع على الموظفين المعنيين. ونُقل أيضا إلى رابطات المحامين في الولايات أن الولايات المتحدة قد صدقت على نص المعاهدة. وشارك موظفون حكوميون في عدد من المناقشات في اجتماعات أكاديمية ومهنية لتسليط الضوء على أهمية تصديق الولايات المتحدة.

١٤٦- وأخيرا، فقد تم التماس المشورة والإسهام من منظمات غير حكومية مختلفة ومن غيرها من المهنيين العاملين في مجال حقوق الإنسان وكانا موضع بحث لدى إعداد هذا التقرير، وسيوزَّع التقرير على نطاق واسع على الجمهور بواسطة الجماعات المهتمة من قبيل رابطات المحامين ومنظمات حقوق الإنسان.

- - - - -